سرى للغاية

اجتماعات مجلس الرئاسة

القاهرة – قصر القبة فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٢

(الاجتماع التاسع)

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، عبد اللطيف البغدادى، عبد الحكيم عامر، زكريا محى الدين، حسين الشافعى، كمال الدين حسين.. نواب رئيس الجمهورية، أنور السادات، حسن ابراهيم، على صبرى.. رئيس المجلس التنفيذى، نور الدين طراف، أحمد عبده الشرباصى، كمال الدين رفعت.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	عبد الناصر.. ملخص مقابلته مع السفير الأمريكى	١
	فض الاشتباك بين القوات المصرية والسعودية المقترح من الأمريكان	٢ ، ٧
	المساعدات المصرية المطلوبة لليمن	٣
٢-	موقف النقد والائتمان	١٠
٣-	معالجة رفع الأسعار وكيفية وضع ميزانية الدولة	٢٤
٤-	تقييد حالات تطبيق قانون الطوارئ لسنة ١٩٥٨ ليقتصر على أمن الدولة فقط	٣٤
٥-	تنظيم عمليات الحراسة واشراف مجلس الرئاسة عليها	٤٥
٦-	مناقشة قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والاصلاح الادارى	٤٩
٧-	قوانين وقرارات محالة من المجلس التنفيذى	٧٤-٨٢

سرى للغاية

قرارات مجلس الرئاسة
فى ١٠/١١/١٩٦٢

موافقة المجلس على اتفاقية الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية اليمنية.

بحث الدراسات التى قامت بها لجنة الاقتصاد القومى، وتشمل مذكرة عن السياسة العامة للنقد والائتمان والأسعار، ومذكرة أخرى بأهمية وضع سياسة للأسعار.

أصدر المجلس توجيهات بشأن الدراسات التى سيجريها المجلس التنفيذى بشأن النقد والائتمان والأسعار وعرضها على مجلس الرئاسة.

بحث المجلس تشكيل جهاز مركزى لتنظيم الادارة الحكومية يتبع رئيس المجلس التنفيذى.

كلف مجلس الرئاسة رئيس المجلس التنفيذى بوضع خطة لتنظيم الأداة الحكومية وعرضها على مجلس الرئاسة.

وافق المجلس على بعض القرارات التى تلقاها من المجلس التنفيذى، من بينها الترخيص لوزير الزراعة بتوجيه الدعوة الى هيئة الأغذية والزراعة لعقد المركز التدريبى للاذاعات الريفية لدول الشرق الأدنى فى الجمهورية العربية المتحدة، وقرار بتنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى، وقرار بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى. وقرار آخر بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى، وقرار بالتيسير للمشترين لأراضى الحكومة من صغار الزراع. وقرار بإعفاء طلاب وخريجى الجامعات من الجمهورية العربية المتحدة والمعاهد العالية والكليات ومراكز التدريب التابعة لوزارة التعليم العالى من أداء الرسوم المتأخرة حتى بدء السنة الدراسية الحالية.

سرى للغاية

اجتماعات مجلس الرئاسة

القاهرة – قصر القبة فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٢

(الاجتماع التاسع)

عبد الناصر: أول امبارح السفير الأمريكانى طلب يشوفنى، وبعدين اتكلم عن الأوضاع فى السعودية واللى حصل من ضرب بعض القرى بالطيران، وإن ده يعنى هيدى لسعود فرصة أكتر عشان يهاجمنا.

وقال: إنهم بيؤيدوا السعودية لأن ليهم مصالح، وهم قلقين جدا ومش عارفين العملية دى حتوصل لإيه، وقد تتطور الأمور الى مشاكل أكثر فى المنطقة. اللى متصورينه قد تتطور فى الخليج وفى الكويت وفى عدن وفى كل.. بيتكلم هو فى المنطقة على أساس شبه الجزيرة العربية.

ويعنى هو اتكلم معايا فى موضوع من نقطتين..

النقطة الأولى: موقفنا ايه بالنسبة للسعودية؟ وإنهم قلقين من عملية الضرب، وحتى كانوا حيعترفوا بالوضع فى اليمن يوم ١٥ ولكن بعد اللى حصل يمكن أجلوا اعترافهم. وعلى كل حال إحنا فى الوقت الحالى سياستنا الحالية هى منع أعمال عدائية على السعودية.

بعد كده اتكلم فى الموضوع التانى قال: إن احنا we want to save Saudi Arabia from it self عايزين ننقذ السعودية من نفسها، ولهذا بنفكر فى مشروع disengagement كامل للعملية فإيه رأيكوا بالنسبة لهذا الموضوع؟

أنا قلت له: إن خروجنا وإن حد يثور ولاّ حد يتأمر علينا وإحنا بناخد قراراتنا وفقا للظروف، قلت له: بقى ازاى ده حصل وحصل عدوان بالطيارات والكلام ده وبالأسلحة، وازاى بدأ الغزو وازاى الحسن راح السعودية.

وهو قال: إن احنا عايزين ننهى العملية خوفا على الصداقة ومش عايزين ندخل فى مشاكل معاكوا، قلت له: والله إحنا برضه مستعدين إن احنا نسحب قواتنا النهارده قبل بكره، وأنا شايف إن الكلام ده معناه سحب جميع القوات من نجران وجيزان والاعتراف بالحكومة الجمهورية من الحكومة السعودية، فقال لى: ولو إن احنا لينا نفوذ على البلاد دى لكن كل بلد لها استقلالها، ويمكن إن يكون من الصعب إن احنا نطلب من الأول يعترفوا باليمن ولازم ممكن ده بيكون مرحلة تانية.

قلت له: نبتدى المرحلة الأولى بتصفية الأوضاع على الحدود يعنى disengagement من جميع القوات الأجنبية، قال: بعد كده تبقى المرحلة التانية تصفية

القواعد والقوات تمشى، ومش معنى هذا إن احنا بنطالب تسيبوا اليمن.. أبدا إنتو عندكوا مسؤولية كبيرة نحو اليمن وبيحتاجوا لمساعدتكوا عشان الثورة والخطط فى كل النواحى، وبعدين قال: إحنا حنتصل بالسعوديين وباليمن وبالأردن.

الحقيقة من وجهة نظرنا إحنا يعنى من الواقع ممكن يحصل disengagement طبعا، هو أنا قلت لكم: إن العملية بتكبر ومن المصلحة إن احنا ننهيها.

ولكن هو قال لى: إن احنا محناش فاهمين الموضوع، جبت له خارطة وقلت له: آدى معارك هنا ومعارك هنا وآدى الحشد فى شمال صعدة وفى مأرب؛ وعلى هذا فكل الكلام اللى اتقال من السعودية مغلوط. وهو بيقول: الضرب اللى بيحصل، قلت له: أنا عارف قواعد العداون وإحنا ساكتين على قواعد العدوان، وإن احنا بنفكر فى قواعد العدوان ونكسر نجران ونكسر جيزان ومأرب، قال لى: ده بيعقد الأمور ويعنى نرجو إن إنتو تساعدونا وإحنا بنؤدى مهمتنا.

جه بقى بعت لى جواب النهارده وبيقول: إنه طلب ميعاد عاجل! متهيألى إنهم يعنى مهتمين، وإحنا يهمنا نصفى الوقف بأسرع ما يمكن قبل ما ندخل فى العملية دى خصوصا فى الشمال. وأنا بعت لأنور بالليل البرقية وقلت له: يبلغ السلال بهذا الكلام.

طبعا هنا بقى فى الرسالة دى فيه كلمتين مجابهمش اللى هما..

الانسحاب البرى مع القواعد من الحدود.

والنقطة التانية: الاعتراف، المرحلة التانية لازم يحصل اعتراف من السعودية لأن اعتراف السعودية معناه إنها تخلت عن مساندة البدر.

صبرى: البدر فى المرحلة التانية ولاّ فى المرحلة الأولى.

عبد الناصر: آه.. البدر فى الـ disengagement الأولانى يمشى فيه.

صوت: فى المرحلة الأولى.

عبد الناصر: يعنى يابيخدوه معاهم يايدخلوه اليمن.

النقطة التانية: اللى هى المرحلة التانية اللى هى حسب كلامه معايا امبارح اللى هى الاعتراف بالحكومة الجمهورية.

أنور امبارح بيقول: قابلت الزعيم السلال وأطلعته على تفاصيل برقيتكوا، وافق على الاجتماع من حيث المبدأ وعلى أن تخلى جيزان ونجران من أى قوات، ومنع تحريض

القبائل بواسطة السعودية وأى عدوان من جيحان، ويرى أن تستمر الخدمة والخوف من أن تعليق قواتنا طبقا لكلام أمريكا هو لكسب الوقت.

ملناش دعوة بالكلام ده الناحية العسكرية ماشية فى حالها والسياسة ماشية فى حالها.

وقال أنور: سأبقى حتى يتضح الموقف. أرجو من السيد الرئيس منح اليمن مبلغ مليون جنيه لشراء بضائع، وارسال عدد من الخبراء من الوزارات.

هو كانوا طالبين اتفاقية زى الدفاع المشترك.. طبعا الاتفاقية حننفذها.

عامر: آه.

حسين: لأ.. ده موضوع تانى برضه خاص يعنى موضوع الفلوس ده يعنى هل..

عبد الناصر: موضوع الفلوس، إحنا بنتكلم على حاجة تانية.

حسين: أُمال..

عبد الناصر: لأ.. إحنا بنقول على الدفاع المشترك.

حسين: الدفاع المشترك.. طبعا يعنى.

عبد الناصر: بعد كده بالنسبة للخبرا أظن بنبعت خبرا؟

صبرى: أنا كنت اتفقت مع أنور لما يروح بس يبعت لى أسامى، هم بيبعتوا بالاسم فيه ناس هم عارفينهم، بالفعل بعت لى كام اسم دول يعنى بيجهزوا نفسهم وحيسافروا.

عبد الناصر: ده فيه السلال باعت لى جواب برضه طالب خبرا وغيره.

عامر: لا.. دول طالبين يجى ٣٠!

عبد الناصر: لما أشوف جواب السلال بقى مع سامى.

عامر: والديوان باعت تليغرافات بالذات عن الحاجات دى.

عبد الناصر: هو بالذات المدرسين علشان..

صبرى: المدرسين مابياخدوش خالص.

عبد الناصر: هو كان كلام البيضانى عن المخابرات الحربية، إن متوزعش الخبراء خالص وبيقول: معطلين الدنيا! طيب بنبعت برقية لأنور النهارده بقول له: إبعت لنا بيانات الخبراء اللى إنتو عايزينهم.

حسين: أنا متهيألى هم مش عارفين عايزين ايه، يعنى اذا كان حد يروح يقدر يتفق معاهم هم عايزين ايه يمكن يحط..

عبد الناصر: عبد الواحد هناك.

حسين: يمكن هو مالوش فى التفاصيل بتاعة..

صوت: ده اللى بصراحة خبير رسمى.

عبد الناصر: بعد كده قرض ائتمانى بمبلغ مليون جنيه ليشتروا به بضاعة وحاجات للشعب!

حسين: يعنى إحنا داخلين فى عملية لسه شايفين الموضوع من ١٥ يوم، يعنى مليون بالنسبة لـ ١٥ مليون مش حيجى حاجة! لا.. ده كان عندى نقط تانية..

عامر: هو بس مفيش حاجة المبلغ لكن ظهوره متهيألى يعنى..

عبد الناصر: أصل لازم هو هيعلن، هناك الناس فاهمة إن احنا مثلا بناخد من أمريكا كذا وبنشتغل كذا، وأيام حصل كلام على القرض والسلفة كانوا بيناقشوا بعض وبيردوا على بعض.. يعنى إحنا واخدين كام؟

صبرى: توصل ٤٥٠.

عبد الناصر: وغير القرض بتاع القيسونى اللى قبل الآخرانى ٤٠٠ مليون؟

صبرى: ٤٥٠.

عبد الناصر: برضه غير القروض الأخرى.

طراف: يعنى حيدوهم بضايع ولاّ فلوس؟

عبد الناصر: لأ.. بضايع معندناش فلوس! (ضحك)

طراف: برضه إحنا يعنى بنناقش ما دام حياخدوا بضايع وضرورى نديهم، أُمال حيجيبوا منين طيب؟!

عبد الناصر: ويسددوه على خمس سنين ياأكتر.

صبرى: بيفتح اعتماد فى البنك المركزى.

عبد الناصر: زى ماإحنا مديين لمالى، هو إحنا مديين الصومال كام؟

صبرى: ٥ – ٦ مليون.. آه.

عبد الناصر: ومديين مالى كام؟

البغدادى: مالى ٦ كمان.

عبد الناصر: مسيرنا نديه لهم يعنى حتى..

طراف: مفهوم.

عبد الناصر: يعنى بدون فايدة. الأمريكان مدينا قرض ٤٥ مليون دولار بربع٪ على أربعين سنة. وبعدين النهارده عملوا منظمة جديدة بيدوا قروض بدون فايدة اللى هى تبع البنك الدولى علشان يضربوا الـ ٢,٥ بتاعة الروس. (ضحك)

عامر: ما هو مش معقول.. بدون فايدة.

عبد الناصر: حيدوهم فايدة على ٥ على ١٠ سنين.
نبعت لأنور هذا الكلام وهو يتفق معاهم ويعقد معاهم اتفاق..

صبرى: بنعلنها؟

عبد الناصر: لأ.. هو اللى يعلن.

حسين: والله هى مثلا لو تعلن هنا برضه فى شكل بضايع وخدمات، آه.. يعنى كلام أو شرح حتى لها بس.

عبد الناصر: أصل إحنا لازم ندى قروض بشكل..

رفعت: أصل الناس بتفهم إنها فلوس cash.

الشرباصى: آه.. هم يفهموا كده الناس.

عبد الناصر: والتانيين إحنا بناخد فلوس cash.

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: أيوه..

حسين: لأ.. كان موضوع فى الحاجات المتبادلة دى..

عبد الناصر: نقول: إن احنا بحثنا منح اليمن قرض مليون جنيه فى شكل بضايع.

طراف: بناء على اقتراحهم هم ولاّ اقتراح من عنده هو؟

عبد الناصر: لأ.. ده بناء على طلبنا.. أما نقول بحث مجلس الرئاسة فى منح جمهورية اليمن مبلغ مليون جنيه قرض ائتمان..

طراف: آه.

عبد الناصر: لا.. والله أحسن منقولش نستنى.
أيوه.

حسين: اذا كان فى المرحلة الأولى بتاع disengagement دى الأمريكان بعيترفوا والانجليز بعيترفوا تبقى حاجة كويسة لينا يعنى.

عبد الناصر: طبعا.

حسين: على طول بتدى حسن نية وبتأيد الموقف.

عبد الناصر: البيانات اللى طلعت من عندهم كلام هجص يعنى، ووكالات الأنباء طلعت قالت: إن الكلام فيه مبالغة، وإن الحكومة مسيطرة ومعاها الجمهورية العربية المتحدة وصوت العرب فى اليمن، وإن الصدامات على الحدود السعودية الشمالية والشرقية يعنى..

حسين: أنا معرفش إنه حصل كلام مع الأمريكان فى العملية دى!

عبد الناصر: فى ايه؟

حسين: فى موضوع إنه يعترفوا بالجمهورية، ده بيبقى حسن نية فى الوقت اللى فيه كلام على الـ disengagement والكلام ده.

عبد الناصر: هو يعنى أنا أدام حاجتين.. قلت لهم: إن السعودية يعترفوا، وبعدين قلت لهم: إنهم ينسحبوا. وقلت لهم: إن احنا فى نفس الوقت مصممين نحمى العملية أحسن يقولوا إن احنا خايفين عايزين نمشى يعنى! (ضحك) وقلت له: إن احنا يعنى مدخلناش حرب هناك لسه الحرب، والكلام أساسا اللى بيقولوه ده كلام فارغ والحرب مهياش لسه، ولو يعنى أفهمته إن احنا بنقبل الاقتراح ولكن مستعدين..

حسين: النقطة التانية.

عبد الناصر: وفى نفس الوقت يعنى قلت له: هم قطعا يعنى اذا وصلوا الى عملية اقناع السعودية والأردن..

حسين: هى النقطة التانية الحشود الانجليزى: اذا كان فيه حشود انجليزى فى عدن وفيه حاجة، أنا مش عارف عن الموقف بتاعها هل فيه حشود انجليزى ولاّ لأ يعنى؟

عبد الناصر: هو فيه حشود والأردن بعت طيارات وصلت امبارح حسب الكلام اللى تداوله وكالات الأنباء، يعنى حشود ايه؟ القوات قعدت خدت مواقع على الحدود ومعاها مدافع مضادة للدبابات.

هو فيه شغل حصل فى المطار طياراتنا وفى بيحان بيعملوا..

حسين: يعنى فى الوقت اللى احنا بنعمل فيه فصل بين القوات..

عبد الناصر: دخل انجليز.

حسين: الانجليز داخلين؟

عبد الناصر: اتكلمت على بيحان بالذات.

حسين: أنا خايف يكونوا فاهمين بيحان يعنى آه..

عبد الناصر: لا.. لأ.. على الحدود كلها.

حسين: وبعدين فى المرحلة التانية هل الحشود الموجودة حاليا برضه اللى هى الزيادة عن المعدل العادى اللى فى عدن تفضل زى ما هى ولاّ؟

عبد الناصر: لا.. أصل أنا لو حسبت الانجليز فى العملية متقدرش تضمن أو تقول إنك تضمن! يعنى لو قلنا الأسطول السادس حيدخلوا؟! على طول أنا بحسب مليش دعوة بيه، اذا كانوا الانجليز حيدخلوا المعركة.. فده بالنسبة للعملية تبص تلاقينا دخلنا فى عملية.. وبعدين الخوف الواحد يتكلم على الانجليز وعدن لا يشكوا إن احنا مبيتين، وعدن أصلها اللى بيشتغلوا سياسة النعمان. والليبيين عايزين يخلصوا من الانجليز الليبيين النهارده الكلام اللى قالوه.

لكن صعدة يعنى الحقيقة حاربت معركة باسلة، والله يعنى الواحد أول امبارح كان متصور إن صعدة حتسقط وبعدين الحقيقة هجوم عنيف. الكلام اللى فى الأهرام النهارده صح طلعوا المستودع المواقع اللى هم خدوها وجابوا منهم أسرى.

النهارده مفيش حاجة كله ماشى.

رفعت: عملية تصفية الموقف على الحدود داخل اليمن، يعنى هل دى حتدخل فى عملية disengagement؟

عبد الناصر: هو الموقف داخل اليمن زى عملية صعدة دى بالذات، إحنا بندى امداد للولاد بتوعنا بالطيارات كل يوم بذخائر، فإحنا بندى امداد مستنيين يخلصوا، وباعتين بيقولوا: إن الذخيرة خلصت! ولكن إحنا حنصفى، وإحنا بنعمل disengagement أولا بناخد لازم خطوة سريعة بنكون صفينا الأوضاع، لكن هو كون سعود بيقول إنه ماشى معنويا ده متهيألى.. كون البدر يمشى فى المرحلة دى أو بيدخلوه اليمن.. هو مايدخلش اليمن طبعا.

عامر : لا.. مش حيخش اليمن.

عبد الناصر : بالنسبة لبقية الجدول، أول حاجة المذكرة بتاعة النقد والائتمان.

البغدادى: المذكرة تستعرض الموقف بالنسبة للمجتمع بيتطور وانتاجنا بيتزايد سنويا وفى السنة الحالية حوالى ٧٠٠٠ مليون جنيه، وكذلك متوسط الاستثمار السنوى زاد بقى حوالى ٦٤٠ مليون وكان ١٧١ مليون جنيه فى سنة ٥٩ /٦٠.

طبعا الانتاج ده والاستثمار ده بيحتاج الى تمويل، وفى نفس الوقت بعد الانتاج مايتحقق التسويق نفسه بيحتاج الى تمويل. وهى طبعا الأجهزة القايمة على الانتاج أو قايمة على التسويق كذلك قايمة على تنفيذ الاستثمارات كلها محتاجة الى عمليات تمويلية يومية، وهذه العمليات مستمرة. فأجهزة التمويل لو مكانتش قادرة على مقابلة الاحتياجات دى باستمرار وبصفة مستمرة وبصورة ميسرة وطبقا لسياسة مالية نقدية وائتمانية محددة حتى تلتقى وتقابل السياسة الانتاجية؛ فأهداف المجتمع نفسها لن تتحقق لأن حيكون فيه هناك botlenecks فى تنفيذ هذه العمليات.

والدول نفسها نظمت الوحدات الانتاجية اللى خدت مسؤوليتها بالكامل أو بتمتلك جزء منها ولها الاشراف عليها؛ فيه ٣ مجموعات اللى هى مؤسسات الانتاج ومؤسسات الخدمات ومؤسسات التمويل.. مؤسسات التمويل اللى هى البنوك وأجهزة ادخار وأجهزة تأمين.

وطبعا كان الهدف من تنظيم مؤسسات التمويل هو وضع خطة تنفيذية لسياسة مالية ونقدية ومتابعة تنفيذها، وكذا تعبئة الموارد المالية وتنظيم تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقا للسياسة المرسومة، وبرضه تنظيم المعاملات بينها وبين الأجهزة التنفيذية المختلفة.

لقيام هذه المؤسسات بوظيفتها كان من الضرورى وجود سياسة مالية ونقدية مرنة ومستكملة التنظيم، ويقابل هذه السياسة أيضا سياسة سعرية قائمة على أسس برضه واضحة بين التكلفة والعائد لكل نوع من أنواع الانتاج.

إحنا لغاية النهارده السياسة المالية والنقدية غير واضحة المعالم إلا اذا اعتبرنا اتفاقية صندوق النقد هى سياسة نقدية ومالية، وفى نفس الوقت وجود هذه السياسة يتطلب وجود جهاز فنى؛ لأن المجلس التنفيذى أنشأ لجنة وزارية خاصة بوضع السياسة النقدية والائتمانية والمالية. هذه اللجنة الوزارية كما نعرف يعنى اللجان الوزارية لا تدار بنفسها لكن لابد يكون هناك أجهزة تقوم بخدمتها؛ ياإما نعمل جهاز فنى خاص بهذه اللجنة يخدمها أو اللجنة تعتمد على الأجهزة الفنية الموجودة فى الوزارات المختلفة سواء فى وزارة الاقتصاد أو البنك المركزى.

الملاحظ كذلك إن لجنة النقد والائتمان المفروض وزير الاقتصاد يكون ممثل فيها؛ لأن كل الأجهزة الخاصة بالنقد والائتمان اللى هى البنوك وشركات التأمين وأجهزة الادخار يشرف عليها وزير الاقتصاد لكن وزير الاقتصاد، مش موجود فى هذه اللجنة فمتهيألى ضرورة وجود وزير الاقتصاد فى لجنة النقد والائتمان الوزارية اللى شكلها المجلس التنفيذى.

فى نفس الوقت تشكل لجنة خاصة بالأسعار، الأسعار والنقد والائتمان الاتنين عمليتين مرتبطين ببعض تمام الارتباط وكل واحدة منهم بتأثر على التانية؛ فلابد من ايجاد رابطة بين اللجنتين وبرضه لجنة الأسعار عايزة جهاز فنى، والجهازين لابد أن يكون هناك ربط كامل لأن اذا زيدت الأسعار فبتؤثر على طول على سياسة النقد والائتمان.

كذلك مطلوب من المجلس التنفيذى أن يتقدم لمجلس الرئاسة بشأن اقتراحات السياسة النقدية والائتمانية، ووارد فى المذكرة فى صفحة ٤ و٥ مبادئ وأسس مكونة لهذه السياسة على أساس يبقى توجيه من مجلس الرياسة بالنسبة للسياسة المطلوب وضعها الخاصة بالنقد والائتمان. اللى هى بتقول: السياسة القومية للنقد والائتمان لتحقيق أهداف المجتمع فى الاستثمار وفى الانتاج وفى الاستهلاك وصادرات المنتجات وغيرها.

والبند التانى: ربط مختلف أجهزة الادخار والائتمان بسياسة الدولة، ولتكون أدوات فعالة فى تمويل أنشطتها.

البند التالت: ربط أجهزة التمويل المشار اليها بأجهزة الانتاج والتسويق والتجارة الداخلية والخارجية، فى اطار الخطة العامة التى حددها جهاز انتاج الاستثمارات اللازمة للوصول الى تلك الأهداف.

التطبيق: من مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحجم المدخرات المحلية ومصادرها ووسائل تعبئتها.

والبند الخامس: التوفيق بين مطالب الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحجم الموارد الخارجية المطلوبة لذلك، ووسائل اتاحتها وكيفية الالتزام بالالتزامات المترتبة عليها.

والبند السادس: تقرير ما يتعلق بالنقد الأجنبى من تحديد أسعار الصرف واحتياطى العملة الأجنبية والذهب والتصرف فيهما.

والبند السابع: متابعة التطورات النقدية الائتمانية وآثارها السعرية، واتخاذ ما يلزم من القرارات والاجراءات والتنظيمات اللازمة للمحافظة على التوازن العام الداخلى؛ لتلافى مصادر التضخم أو الغلاء بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

دى أسس وقواعد المفروض عند وضع السياسة النقدية للتنمية بتراعى.

كذلك مطلوب برضه من المجلس التنفيذى، إنه يعيد النظر فى موقف الأجهزة القائمة الحالية المتصلة بالنشاط الخاص بالنقد والائتمان، ويقترح ما يراه بشأنها بالنسبة لتحديد المسؤوليات والسلطات لكل جهاز يرى المجلس التنفيذى الابقاء عليه؛ بحيث لا يصبح هناك تعارض مسؤوليتها وسلطاتها الأمر الحادث فعلا حاليا.

يعنى مثلا فيه اللجنة العليا للنقد الأجنبى موجودة حاليا بعد تشكيل اللجنة الوزارية الخاصة بالنقد والائتمان، هل يُرى الابقاء عليها أو تنتهى هذه اللجنة؟ وبعدين فيه مجلس أعلى للنقد والائتمان، ده كان اتوجد أثناء الوحدة مع سوريا على أساس الربط بين مصر وسوريا، وطبعا بعد انفصال سوريا أصبح المجلس ده غير ذى موضوعه؛ ففيه قانون كان صدر الخاص بهذا الموضوع، فالمفروض يعنى يلغى هذا القانون لأنه أصبح مالوش ضرورة من وجوده يعنى.

وبعدين اتحاد البنوك التجارية، برضه مابقاش لها فايدة بقيام هذا الاتحاد بعد التأميم إلا اذا كان أنا سمعت أخيرا إنه..

طراف: مش موجود.

البغدادى: مش موجود. وبعدين برضه يعنى غير واضح دور وزارة الاقتصاد البنك المركزى المؤسسة العامة للبنوك بالنسبة لاختصاص كل واحدة وعدم تعارضهم مع بعض؛ بحيث كل واحد يبقى عارف ايه واجباته وعلاقتهم ببعضيهم عشان العملية تبقى يعنى الربط والمسؤولية تبقى واضحة بالنسبة لكل واحد منهم.

نطلع من ده كله إن مطلوب وضع خطة للنقد والائتمان متضمنة الأسس والقواعد اللى سبق إن احنا قلناها وتحديد الأجهزة اللى حتقترح هذه السياسة، هل ينشأ جهاز جديد؟ يعنى يضم بعض الفنيين على مستوى عالى مثلا ويبقى يتبع اللجنة الوزارية أو الأجهزة القايمة تبع البنك المركزى ووزارة الاقتصاد مثلا. وبعدين نحدد ايه الأجهزة اللى حتقوم بتنفيذ هذه السياسة وتحديد مسؤولية وسلطات كل من هذه الأجهزة وتنظيم العلاقة فيما بينها.

ده الموضوع، هى كانت مذكرة قديمة وبعدين لما اعادة التشكيل والتنظيم طورنا فيها شوية على أساس..

عبد الناصر: طلبتوا حاجة عندى ولاّ ايه؟

البغدادى: لما اتقدمت المذكرة دى..

عبد الناصر: آه.. آه.. المذكرة دى.

البغدادى: هى نفس المذكرة بس عدلناها بوجود مجلس التنفيذى ومجلس الرياسة؛ فعدلنا بقى العلاقة بين المجلس التنفيذى ومجلس الرياسة، وايه الأجهزة القايمة وواجب كل من هذه الأجهزة والربط بينهم وتنظيم العلاقة.

عبد الناصر: وأنا لى هنا ملاحظتين.. فى العملية الأساسية برضه بدخل فى الاختصاصات المجلس الأعلى للمؤسسات العامة والذى يحل الآن محله مجلس الرئاسة. أنا شايف إن مجلس الرئاسة ميحلش محل المجلس الأعلى للمؤسسات العامة، يعنى بيتعمل مجلس أعلى للمؤسسات العامة من المجلس التنفيذى وتبقى عملية تنفيذية. هو كان برئاسة رئيس الجمهورية بس أنا محضرتوش ولا مرة ولا اجتمعش ولا حاجة، ماهو حيرسم السياسة للمؤسسات وفقا للسياسة العامة اللى..

البغدادى: آه.. بس يعدل.

عبد الناصر: يعنى بيُعدل القانون ويتعمل برضه مجلس أعلى للمؤسسات بيكون فيه رئيس المجلس التنفيذى والوزراء المشتركين.. الاقتصاد الخزانة الصناعة الوزراء اللى عندهم مؤسسات.

صبرى: ده حصل لما كنا بنفحص لائحة المؤسسات والشركات.

عبد الناصر: بيتعدل برضه القانون على هذا الأساس، لكن مجلس الرئاسة ميحلش محل العملية دى. وبعدين بالنسبة لبقية الحاجات اللى اتقالت اللى هو مجلس أعلى للنقد والائتمان والصرف كل ده عايز تعديل. وبعدين وفى ظل ما سبق يقوم البنك المركزى بدوره، أنا شايف إن البنك المركزى يقدر يقوم بدور كبير إحنا لم نستخدمه أبدا فى هذه العملية فى إنه يحدد مثلا الشركات بالبنوك اللى بتتعامل معاها لأن مشكلة إنتو عملتوا أظن حاجة زى كده.

صبرى: لا.. هو ده برضه موضوع عايز ربط، فلما جينا عملنا مؤسسة البنوك كان فيه وجهتى نظر.. يابنعمل مؤسسة بالبنوك ككل ياإما بناخد بنوك وبنوزعها على المؤسسات لأنها هى فعلا بتخدم المؤسسات، وبالتالى تبقى وسيلة للتمويل للمؤسسات والمحاسبة فى نفس الوقت، ودى متهيألى تبقى أحسن.

عبد الناصر: هو ممكن نخلى مؤسسة البنوك زى ما هى، بس نقول البنك الفلانى بيخدم كذا والبنك الفلانى يخدم كذا ومفيش مؤسسة تتعامل مع أكتر من بنك واحد.. وبهذا ترتب العملية.

البغدادى: طب المفروض لما تتحط السياسة..

عبد الناصر: لكن اذا حلينا تانى العملية النوعية قبل سنة ونرجع تانى نوزع الصناعة وده بنك وده بنك، بنبقى برضه حنحط نفسنا فى صورة.

صبرى: هو ده حل مضبوط الحقيقة.

يعنى كان فيه فكرتين.. فكرة مؤسسة أو بنوزع البنوك على المؤسسة، والحل اللى سيادتك بتقوله ده هو أحسن حل برضه عشان البنك اللى ملحق بالمؤسسة قد يكون خاضع للمؤسسة وبالتالى ميديناش المتابعة السليمة، فالحقيقة تفضل ولكن تتقسم يبقى كل مؤسسة لها بنك أو أكثر.

عبد الناصر: يعنى ايه.. يعنى لو ببنك يبقى أحسن؟

صبرى: آه.. ده هو..

عبد الناصر: آه.. لو شركة ببنك يعنى بلاش مؤسسة بقول الشركة لما تستحمل بنكين متقدرش تمسكها أبدا، على موقفها تاخد من ده ائتمان وعلى موقفها تاخد من التانى ائتمان والعملية..

البغدادى: وعشان المتابعة.

عبد الناصر: هو عشان المتابعة.

البغدادى: كنا ابتدينا ندرس العملية بواسطة الخزانة وكنا بنقول: لما الشركة هتطلب ائتمان هتوضع وبعدين نيجى على أساس سياسة النقد والائتمان نقدر حجم الاستثمارات والأموال المطلوبة لعملية الانتاج. فعلى البنك المركزى إنه يدبر هذه الأموال بالاتفاق مع مؤسسة البنوك، وبعدين تيجى مؤسسة البنوك هى بقى بترسم السياسة التنفيذية لحجم هذه الاستثمارات كلها وحجم الأموال المطلوبة لتمويل عملية الانتاج أو التسويق. بتيجى المؤسسة بتقول: البنك الفلانى حتموله الشركات الفلانية والبنك الفلانى حتموله الشركات الفلانية، مطلوب حسب ميزانية كل شركة احتياجتها أد ايه من عملية تمويل الانتاج أو الاستثمارات؛ وبالتالى بتبقى

كل شركة ممكن معرفة مركزها المالى بالاتصال بالبنك اللى هى بتتعامل معاه وتبقى العملية منسقة وواضحة.

عبد الناصر: هو النهارده ده ماشى، يعنى بالبنك الأهلى بدون حتى عملية رسمية أنا بقدر أعرف مواقف الشركات..

البغدادى: اللى بتتعامل معاه.

عبد الناصر: آه.. يبقى مثلا زى جيبكوا ولاّ أنا عارف ايه شركة المقاولات اللى هى..

صوت: ايجيكو.

عبد الناصر: من البنك الأهلى أنا قدرت أعرف موقفها ايه ومش راضية تدفع ديون وعليها كذا ايه وايه من الموضوع بتاع شركة الفوسفات، وإنها مابتصدرش وبتطلب سلفيات وإنهم مبيصدروش وبيطلبوا سلفيات باستمرار عشان يدفعوا أجور، وشركات طلبت سلفيات عشان تدفع أرباح؛ لأن هى فى الشركة لوحدها الواحد بيقدر يعرف البنك الشركات التى تتعامل بس مع البنك ده بتقدر تعرف، لو بتتعامل مع بنكين متقدرش تعرف.. الصورة دى قلناها من سنة.

البغدادى: إحنا حتى نقدر نخلى المؤسسة بجميع الشركات اللى تبعها تتعامل مع بنك معين، وبالتالى كل شركاتها اللى فى الأقاليم تتعامل مع فروع البنك ده، وبتصب مثلا فى آخر النهار أو فى نهاية الأسبوع عند المركز الرئيسى للبنك؛ وبالتالى أقدر أعرف المركز المالى بتاع المؤسسة وشركاتها كلها فى نهاية كل أسبوع، يعنى وسيلة من وسائل المتابعة للشركات المختلفة. هى عايزة تنظيم العملية لأن لغاية النهارده مؤسسة البنوك فيه تعارض أو يعنى فيه..

طراف: فيه overlap بينها وبين البنك المركزى.

البغدادى: البنك المركزى مش سائل فيها، بيرسم سياسة مثلا وبينفذها وبيتابع ومؤسسة البنوك تايهة فى النص، مع إن قرار انشائها المفروض بتضع خطة لتنفيذ السياسة وبتابع تنفيذها والمفروض عايزه تعاون بس مع البنك المركزى، ويبقى واضح اختصاص كل واحد والعلاقة بينهم ايه.

حسين: هى المؤسسة دى فى مجلس المؤسسات مش كده مؤسسة البنوك؟

عبد الناصر: آه.

حسين: ممثلة فى مجلس المؤسسات، الحقيقة بطبيعة وجودها فى مجلس المؤسسات هى بتقدر تتابع عملية التمويل لكل الخطة الانتاجية.

عبد الناصر: ما البنك المركزى ما هو موضوع.

حسين: البنك المركزى موضوع.

عبد الناصر: ايه ياعلى ؟

صبرى: لأ.. هو بالنسبة للنقطة بتاعة تنظيم البنوك، يعنى لازم الحل ده يبقى سليم وبيدينا حتى صورة أوضح بالنسبة لباقى الشركات.

عبد الناصر: وبعدين بتشغل البنك المركزى كبنك مركزى، الحقيقة هو البنك المركزى مبيشتغلش هو فعلا رفاعى ممكن يشتغل أكتر من كده بكتير وعارف الدنيا كلها بتشتغل ايه، لما الواحد بيسأله يحكى له يقول لك ده حصل كذا وده حصل كذا.

طراف: حافظ كويس.

عبد الناصر: حافظ يعنى بس محدش الحقيقة استخدمه والراجل يعنى هو فى حاله.

البغدادى: بس هو مدرسة قديمة شوية.

عبد الناصر: مين الجديدة بقى؟

البغدادى: يعنى مبيحاولش انه..

عبد الناصر: لا.. يعنى منطوى على نفسه لأن محدش أبدا حاول.. يعنى بتقول له أوامر يقول لك حاضر أى كلام يوافق عليه، كده ولاّ لأ؟

البغدادى: هو لأن عملنا جلسات معينة لما كنت فى الخزانة حاولت أنظم عملنا جلسات معاه عدة.

عبد الناصر: آه.

البغدادى: فيعنى كان باستمرار فيه تحفظ .

صبرى: هو مش جرئ.

البغدادى: لأ.. هو تحفظ لأن هو حافظ كتب كويس ونظريات كويس، لكن تطوير الصورة اللى احنا ماشيين عليها وعايزين نخليها مثلا تقابل احتياجاتنا؛ ده يعنى معندوش الجرأة ينظم العملية دى.

عامر: هو أحسن برضه الجريتلى..

عبد الناصر: الجريتلى آه..

عامر: أحسن برضه، هو بتاع اسكندرية أظن؟

البغدادى: لأ.. هو الجريتلى تفكيره تقدمى أكتر يعنى مش متحفظ زى رفاعى، هو أصلا كبنك كويس لكن محصلش..

عبد الناصر: بس هو كان فى البنك واستقال تانى من سنتين.. كان رئيس مجلس ادارة البنك من سنتين ونص مش كده؟

صبرى: الجريتلى؟

عبد الناصر: البنك الأهلى.

طراف: هو كان نائب محافظ أظن.

عبد الناصر: لا.. لأ.. مسك محافظ بعد على الجريتلى.

طراف: قبل عبد الجليل؟

عبد الناصر: لأ.. هو استقال؟

طراف: هو كان اشتغل مع عبد الجليل.

عبد الناصر: كان نائب مع عبد الجليل.

صوت: بدرجة وزير مش كده؟

صوت: كان وزير.

عبد الناصر: لأ.. ده زمان استقال من البنك مش كان فى البنك الأهلى؟

عامر: حاجة دولية أظن.

عبد الناصر: آه.. قبل ما يروح بنك اسكندرية مسك محافظ البنك الأهلى بعد عبد الجليل أو قبل عبد الجليل.

طراف: محافظ أظن.

عبد الناصر: نائب محافظ، يعنى مسك حاجة واستقال علشان على الشمسى يمكن فى عملية على الشمسى دى.

طراف: لا.. هو يمكن استقال مع عبد الجليل معاه هو يعنى.

عبد الناصر: يعنى غير استقالة الوزارة اتعين بعد الوزارة فى البنك الأهلى واستقال. وأنا فاكر إنه كان محافظ البنك الأهلى يا نائب محافظ، لكن ممكن طبعا نعرف الكلام ده سهل قوى يعنى ممكن عبد المجيد يسأل لنا. لكن كان فى البنك واستقال وأنا قلت حتى: إن أنا ندمت إن أنا رجعته تانى بعد العملية الأولى لأن عمل نفس الفصل الأولانى مرة تانية، وبعدين حتى لما جه حسن ابراهيم كلمنى علشانه فى المؤسسة والعملية دى أنا كنت برضه معترض عليه على هذا الأساس إنه استقال.

ابراهيم: بس مكانش محافظ.

عبد الناصر: يمكن كان نائب محافظ.

ابراهيم: صح كان نائب محافظ.

طراف: هو كمان يمكن فيه صعوبة نقطة عملية برضه البنك المركزى بتبعيته الرسمية للخزانة، انما البنوك كلها الباقية المؤسسة..

عبد الناصر: وأنا متهيألى إن هو مااستجابش مع البغدادى لأنه كان خايف من وزير الاقتصاد.

البغدادى: لا.. ده العكس ده حتى لما جينا نحط ميزانية البنك المركزى فرفض.

عبد الناصر: كده؟

البغدادى: آه.. يعنى هو عايز استقلاله الكامل.

عبد الناصر: آه.

البغدادى: متهيألى كده.

عبد الناصر: هو تبع الاقتصاد؟

البغدادى: تبع الاقتصاد.

طراف: وأنا كان عندى انطباع إن هو تبع الخزانة وإن هو..

البغدادى: لا ده إحنا عملنا معاه عمليات ومشى فيها، لكن فى عمليات كنا عايزين نصل الى درجة المتابعة عن طريق برضه البنك والأجهزة اللى بتتعامل معاه، فكان قال: تاخد وقت!

عبد الناصر: كل ده نقط بحث يعنى.

صبرى: آه.

البغدادى: هو الفكرة كلها تنظيم العملية.

محى الدين: هو موضوع البنوك يمكن متصل بالعملية دى، موضوع بنك التسليف الزراعى ده اللى مش عارف له طريقة ومحتاسين خالص، ده تبع المؤسسة؟

ابراهيم: لأ.. تبع الزراعة.

محى الدين: تبع الزراعة وعمليات التمويل بتاعته محسوبة على قديمه، ولما إحنا قلنا مفيش فوائد..

عبد الناصر: أصل هو عادة بيموله البنك المركزى complete.

الشرباصى: بس عامل له limit، استغربت يعنى واخد ٣٠ مليون جنيه من البنك المركزى عامل له limit مخصوص ميتعاداهش، وبعدين فجأة البنك الأهلى خد منه ١٥ وأخيرا خد ٧ تانين ودى منسوبة لبتاع البنك الأهلى إنه مدى ٢٢,٥٪.

البغدادى: هو البنك الأهلى كان بيقوم بعمليات استيراد وعمليات تجارة، مثلا بستورد أشياء وحاجات تموينية، فقلنا: دى تقتطع منه وتروح لشركات التجارة وتبقى الشركات دى اللى بتقترن بالعمليات دى، وهو بس يقتصر على عملياته الخاصة بتثبيت الانتاج الزراعى ويتخصص فى العملية دى؛ لأن هو كان برضه يحط فى بنوك تانية..

الشرباصى: آه.

البغدادى: لأنه البنك مليون جنيه والبنك ده ٢ مليون جنيه.

الشرباصى: آه.. مكانوش بيدوا له، كان باستمرار ياخد من البنك الأهلى.

عبد الناصر: إحنا اللى بنقدر يعنى هو بياخد قيمة المقدر.

الشرباصى: طبعا.. آه.

محى الدين: لأ.. هو بيشتكى من الـ limit المقرر عايز يزيد. بعد ما إحنا المالية قررنا عدم أخذ فايدة على الفلوس متغيرش الموقف ده بتاع التمويل بتاعه فبيشتكى مر الشكوى من العملية دى، وساعات بيبقى موقفه حرج ويبلط فى دفع الفلوس للبنوك ويبلط فى دفع الفلوس، فالعملية دى عايزه تتبحث علشان..

عبد الناصر: ده limit الحكومة حسب سياستنا إحنا؛ يعنى اللى بياخده بنك التسليف يحسب ضمن الدين العام.

البغدادى: لأ.. ما هو بياخد سلف وبعدين يرده له تانى يسدد البنك ويرجع فى أول السنة بياخد.. العملية دايره يعنى. لكن هو أصلا رأسماله قارب ٢٠ ووصل ٢٦، ده يعتبر كدين عام ٢٦ مليون أظن.

عبد الناصر: بيدخل هنا طبعا القروض الخارجية الائتمان الخارجى والدين العام، نزود الدين العام على الكلام بتاع الجلسة اللى فاتت.

صبرى: أيوه.

عبد الناصر: ده بالنسبة للمذكرة الأولى.. وقد مضت الآن ما يقرب من سنتين ولم تقم أى من أجهزة الدولة بالاشراف على تنفيذ السياسة الانتاجية والاستثمارية والاستهلاكية والتجارة الخارجية باقتراح سياسة سعرية. هو إحنا الناحية السعرية الحقيقة مااشتغلناش فيها مش كده؟

صبرى: آه.

عبد الناصر: وبعدين ومع وجود أهداف اقتصادية واجتماعية، يلزم توجيه مختلف موارد الدولة لتحقيقها عن طريق الحوافز والموانع ومنها الحوافز والموانع السعرية. وبعدين ربط الأسعار، برضه ماشية لوحدها.. كل ده إحنا الحقيقة مقدرناش نحل ولا نربط فيه.

أيوه..

صبرى: الحقيقة هو يعنى طبعا موضوع مهم لكن متهيألى دلوقتى صعب قوى إن احنا نحط سياسة سعرية، فى الوقت الحالى إحنا انتقلنا من الأسعار بنظام تانى خالص.. النظام كان رأسمالى الى نظام مؤسسات وقطاع عام. نتيجة هذا التحول حصل تطور فى الأرباح وفى الانتاج مكانتش فى الحسبان، وكانت الهمة مكتفية بجيوب الناس أصحاب الشركات أو شئ من هذا القبيل.

الى أن تتضح الصورة متهيألى بالنسبة للأرباح وبالنسبة لتكلفة الانتاج من الصعب النهارده إن احنا نحط أسعار، انما نقدر من دلوقتى مبدئيا إن تكون سياسة عامة إنه منغيرش الأسعار يعنى نثبت الأسعار قدر الامكان ومنغيرش الأجور، ولكن بنرفع فى الكفاية الانتاجية وبنرفع فى اقتصاديات المشاريع بحيث إنها تجيب أرباح لغاية ما تتضح الصورة، بعد سنة نقدر على ضوئها نحط سياسة نعيد النظر فى الأسعار.

حسين: طيب هو موضوع المذكرة بتاعة الأسعار.. هنا فيه مذكرة للأسعار مكتوبة كويس.

عبد الناصر: التانية.. آه.

حسين: التانية.. هى دى الأساس اللى نعتمد عليه متهيألى فى المناقشة، والعملية بتاعة الأسعار النهارده أنا بشوف إنها ماشية فى دور مهواش مضبوط، حتى المؤسسات العامة والشركات العامة بترفع أسعار بدون مناسبة.. من غير مناسبة ترفع الأسعار ٢٥٪، على طول بقيت الناس اللى بيتعاملوا فى البضاعة اللى الشركة دى بتعملها بتزيد الأسعار بتاعتهم بمقدار أكتر من ٢٥٪! أنا بقول: لو اجراء مبدئى إن احنا نشوف الأسعار فى وقت معين، ونحاول إن احنا نخلى بعض العينات من الأسعار ندرسها ونشوف ايه السبب فى الارتفاع بتاعها.. ايه هى الأسعار الحالية بتاعتها وإيه سبب الارتفاع، وهل ممكن إنها ترجع للأسعار الأصلية ولاّ لأ؟

عبد الناصر: هو الـ ٢٥٪ فى السلع الوسيطة اللى هى المواد الخام وقطع الغيار من ٢,٧ الى ٢,٣ قطعا هى اللى رفعت الأسعار فى هذه العمليات، هل ارتفعت الأسعار بـ ٢٥٪؟

حسين: يعنى أنا أعرف مؤسسة المواد الصحية – يمكن أحمد قال لى هذا الكلام – راحوا رافعين السعر ٢٥٪ فقطعا كل الحاجات دى تطلع ٢٥٪.

عبد الناصر: شوفوا.

حسين: متهيألى مؤسسات الصناعة مفيش حد يضبطها؛ يعنى قرار من الوزير أو قرار المؤسسة يصدق عليه الوزير على طول بيطلع السعر..

عبد الناصر: لأ.. ما هو إنت أما خفضت له سعر الجنيه فى السلع الوسيطة ٢٥..

حسين: هو بيستوردها يعنى أسعار..

عبد الناصر: وبيجيب هو سلع وسيطة بيدخلها يبقى بالتالى لازم يرفع الأسعار أو بيشتغل بخسارة؛ لأنه هو بيستورد على أساس كان الجنيه ٢,٨.

حسين: بقى ٢,٢.

عبد الناصر: بقى ٢,٣، ٢,٨ بيجيب السلع من بره.. الجنيه بـ ٢,٣ اللى هو النزول ٢٥٪، الأصول كمان ميرفعش ٢٥٪ بيرفع بمقدار الزيادة فى المستورد.

حسين: ده هو اللى جايز إن بنشوفه، لكن لما برفع ٢٥٪ رفع ٢٥٪ من أجور عمال ومن المواد الخام.

عبد الناصر: لأ.. ما إحنا عايزين عملية الأسعار بنثبتها وبعدين ميحصلش ارتفاع فى الأسعار إلا بسياسة.

حسين: والأجور كذلك.

عبد الناصر: لأن ارتفعت الأجور لازم أرفع الأسعار.

حسين: هو هنا المذكرة مكتوبة كويس من ناحية التكلفة.

عبد الناصر: التخفيض بيضر طبعا.

عامر: بيضر طبعا ولا رفع إلا لما يتبحث الموضوع لكن هو لازم تثبيت لغاية ما نشوف الصورة بعد سنة من الآن.

البغدادى: هو بس التثبيت له ضرر لأن اذا قدرت الأسعار مش على أساس يعنى.

عبد الناصر: لأ.. لمدة ستة أشهر ممكن.

البغدادى: يعنى هو المطلوب إن احنا نبتدى نبحث كل سلعة بننتجها يعنى التكلفة الحقيقية ايه لهذه السلعة على أساس كفاية انتاجية محددة ويبقى ده هدف.

عبد الناصر: مش صعب.

البغدادى: أيوه.. بس فى المرحلة دى لازم أبتدى أخلق جهاز قادر إنه يعمل لى العملية دى، يعنى فيه جهاز فى وزارة الصناعة لكن مبيقومش بالعملية دى.

عامر: ولا زيادة الأسعار ولا تخفيض فى الأسعار لغاية ما..

البغدادى: ده العائد الحقيقة تكلفته عالية جدا، وأسعارنا بالتالى بتبقى بالنسبة للتكلفة يعنى جنب المقارنة بأسعار المثيلة لها مثلا فى الانتاج فى أى بلد فى الخارج تبقى مرتفعة، وبعدين ميبقاش فيه حاجة العاملين إنه بيحاول إنه يحقق تكلفة معينة ولذلك لازم أربطه بتكلفة. ربما ميقدرش يحقق التكلفة لأن الكفاية الانتاجية لسه محققهاش؛ فبدى له حتى اعانة فى خلال فترة أو بخلى السعر بتاعه عالى فى خلال هذه الفترة المعينة، لكن لازم نصل لمعدل التكلفة المطلوب.

حسين: هو الموضوع ده بعتقد إنه مهم جدا، اللى حاصل أنا سألت فى موضوع الأرباح والخساير والأرباح والحسابات بتاعة الشركات والحاجات دى، اتقال لى: إن كل هذه الأرباح والخساير والحسابات مبنية على غير أساس، ومفيش شركة تانية عاملة حساباتها على أساس واحد مع شركة أخرى فى حساب التكلفة.

عبد الناصر: لأ.. راجعوا الكلام ده، راجعتوا الشركات شركة شركة؟

البغدادى: شركة شركة بالنسبة لمواردنا.

حسين: الأساس اللى مبنية عليه الميزانية أساس تانى غير اللى مبنية عليه ميزانية الشركة التانية حساب..

البغدادى: الميزانية ده هم جابوا..

حسين: لأ.. أنا بتكلم على حساب التكلفة يعنى ما أنا بقول: دى مبنية على حساب تكلفة مقداره كذا ودى مبنية لنفس السلعة على حساب تكلفة آخر ودى على حساب..

عبد الناصر: ضبطوا عمليات بهذا الشكل وجدوهم مزودين ده علشان يعملوا لهم.. ده فيه ادارة راجعت يعنى؟

البغدادى: بيحتجزوا بيبين مصروفات أكتر؛ عشان لو محققش الأرباح اللى بيقول عليها يبقى دى كاحتياط سرى فى المصروفات.

عبد الناصر: آه.

حسين: يعنى مفيش أساس ثابت كل الناس بتتعامل عليه على أساس حساب التكلفة، يعنى صناعة الغزل والنسيج مش الشركة دى بتعمل أساس تكلفة زى الشركة دى ولا زى دى ولا زى دى! وعلى ذلك جايز جدا إن الأرباح والخسايز والحاجات دى بتطلع عملية مهياش حقيقية. ويمكن التفسير بتاع ناس من المتخصصين فى حسابات التكلفة قالوا: إن مفيش حساب زى التانى فى شركة من الشركات! على أساس إن التكلفة أساسها هنا افتراضى وهنا افتراضى وهنا افتراضى! بعتبر الموضوع ده مهم هو مفتاح الموقف فى المستقبل.

الموقف الحالى يعنى علاوة على إن احنا لفترة معينة نحاول نثبت الأسعار، لكن مفيش مانع إن احنا نعمل check على أسعار النهارده وأسعار نفس السلع من قيمة مدة معينة سنتين مثلا، ونشوف اذا كان فيه حاجة تخريف فى العملية! يعنى فيه ناس مزودين زيادة عن اللزوم أو حاجة مهياش normal فى العملية، نحط ايدنا عليها علشان برضه نعرف موقفها ايه.

عبد الناصر: تبحثوا عن الموضوع ده كله إنتو عندكوا لجنة أسعار.

البغدادى: فيه لجنة أسعار.. آه.

محى الدين: هو أنا كنت بقول: فى المرحلة الحالية ممكن إن احنا نخلى عملية ربط الأسعار عملية مركزية، وأى اقتراح من أى شركة أو مؤسسة يجى فى لجنة على مستوى المجلس التنفيذى وهى توافق تصدق على الارتفاع ده بحيث إنه المسألة متنتهيش عند مجلس ادارة المؤسسة.

عملية التكلفة عملية صعبة وأنا كنت شفتها زمان مفيش تقريبا system ولا الأجهزة!

عبد الناصر: نبتدى اذاً.

محى الدين: لازم، وحتى الأن مفيش أى خطوات اتخذت فى هذا السبيل! لغاية النهارده مفيش جهاز إحصائى فى الشركات عشان يبين عندها أد ايه مواد خام وتكلفة الانتاج أد ايه؟

ابراهيم: هو أنا لو سمحت..

عبد الناصر: اتفضل.

ابراهيم: هو الواقع زى ما بيقول الأخ زكريا، حساب التكلفة دى عملية صعبة لكن ده لا يمنع إن احنا نبدأ فيه، وإحنا فعلا فى المؤسسة كنا بدأنا بجهاز يفوت على شركة شركة ويقعد يعمل معاهم حساب تكلفة. وده اقتضانا إن احنا ننظم المخازن – عملية تبدو إنها بعيدة عن التكلفة – اقتضانا إن احنا ننظم الـ flow بتا ع الـ home material أثناء العمل.. فالعملية فعلا صعبة لكن أنا أعتقد إن يجب أن يبدأ فيها.

محى الدين: المهم من المتابعة.

ابراهيم: ولو نجيب خبرا من الخارج يقوموا بالعمليات دى يروحوا شركة شركة ويعملوا العملية دى وهى مهمة.

محى الدين: يعنى يمكن الواقعية سواء كان فيها إسراف أو مفيهاش اسراف وحاجة، المهم يبقى فيه تكلفة standard لو نحطها للناس نعرف مقياس التقدم فى الكفاية الانتاجية والعمليات دى.

البغدادى: ونشوف معدلات الانتاج والحاجات دى. هى لو كنا بنتكلم فى المشكلة الخاصة بموضوع الأسعار، هو كنا متكلمين على مبادئ وأسس لو أقرها مجلس الرئاسة تبقى موضوعة تحت نظر المجلس التنفيذى أو اللجنة الوزارية عند مناقشة أى..

عبد الناصر: الحاجات دى متكلمتش فيها؟

البغدادى: لا.. خالص.

عبد الناصر: أنا نقلت على أساس متهيألى..

محى الدين: أصل إنت جايب سيرتها فى المذكرة الأولى.

عبد الناصر: آه..

البغدادى: وبعدين كاتبها فى مذكرة تانية تفصيلا عن سياسة الأسعار.

عبد الناصر: آه.. هى اللى فيها القروض والكلام ده أنا جايبها منكوا.

البغدادى: فإحنا كنا بنقول: برضه فيه مبادئ يجيب أن تراعى، إنه مثلا تكون مستويات الكفاية الانتاجية المستهدفة وخطة خط تكلفة كانتاج أساسا عند تقرير الأسعار؛ برضه عشان كل شركة تبقى عارفة إن لها عندها هدف بالنسبة للكفاية الانتاجية وبالنسبة للتكلفة، وحتى يبقى فيه حافز يحاولوا أن يحققوه، وبرضه نحدد أسعار بيع المنتجات على أساس من استخداماتها اللى احنا مستهدفينها المقررة فى الاستهلاك أو فى الاستثمار أو التصدير.

عبد الناصر: هو مطلوب تنفيذ السياسة الانتاجية والاستثمارية والاستهلاكية أو التجارة الخارجية واقتراح سياسة سعرية، مش كده؟

البغدادى: أيوه..

عبد الناصر: هو ده الأساس لتوجيه فاعلية الموارد نحو استخداماتها المرسومة فى حدود أنشطة وقطاعات تخصصها، مع ضرورة وجود تلك السياسة الكلام الأساسى.

البغدادى: آه.. فبنقول مثلا السلع الاستثمارية ومستلزمات انتاج ممكن تحدد أسعارها، بما يحقق مثلا كأساس كمبدأ إنه يحقق فائض من أرباحه؛ مثلا فيه سلع كمالية ونحقق أرباح أكتر كسلع

كمالية، سلع الاستهلاك الشعبى بنقول: ده منحققش فيه أرباح إلا يادوب ما يقابل هامش تجارة مصروفات النقل وخلافه والحاجات دى. فيه أسعار بنعتبرها ضرورية فبنقول: دى نديها اعانة انتاج. سلع للتصدير فبيحكمنا فى دى مثلا أسعار المنافسة، فبندى اعانة ولو إن لابد إن يكون فيه برضه هدف إن احنا لابد نصل الى تحقيق أقل تكلفة اللى بيها نقدر ننافس. وبعدين بالنسبة للاعانات كذلك مثلا النهارده بنقول: ندى اعانة للانتاج ويمكن فيه تبديد فى الموارد بالنسبة للتكلفة وبدى له اعانة. هذه الاعانة لازم إنها تتربط بفترة موقوتة مثلا فى بداية انتاج هذه السلعة وعلى أساس إنه لازم يحقق..

عبد الناصر: اللى هى المبادئ العشرة.

البغدادى: المبادئ الأخيرة دى.. آه.

عبد الناصر: هل يدرسوها؟

البغدادى: آه.. ما أنا..

عبد الناصر: أحسن بيدرسوها وبعدين بيقولوا لنا رأيهم فى العملية. بالنسبة للمذكرتين وكيف نضع الحاجات دى موضع التنفيذ بالنسبة للمجلس التنفيذى فيه نعمل كده.

البغدادى: هو فيه آه.. هو بس بقول: مطلوب انشاء جهازين، ومتهيألى يدرسوها على أساس اذا كان ننشئ جهازين ولاّ جهاز واحد؟ وبعدين اللجنة الوزارية اللى اتشكلت خاصة بالنقد والائتمان مفيهاش وزير الاقتصاد.

عبد الناصر: آه.

صبرى: كان فيه مناقشة كبيرة فى مجلس الوزراء والمتخصصين، صحيح فى الائتمان اللجنة المالية مفيهاش وزير الاقتصاد، لكن إحنا لاقينا اللجنة المالية مابترسمش سياسة المال.

عبد الناصر: أُمال مين اللى حيرسمها؟

صبرى: يعنى هى بتوزع زى ما بتوزع ميزانية الدولة فى الميزانية، دى العادية بتوزع على ضوء قرار اللجنة الاقتصادية ولجنة التخطيط أو يعنى الخطة العامة. هو كل عملية اللجنة المالية إنها بتوزع ميزانية الدولة للمؤسسات، وتوضع الميزانية النقدية على ضوء مفردات أو على ضوء توصيات بتاعة اللجنة الاقتصادية وعلى ضوء قرارات لجنة النقد، وعشان كده مهوش موجود.

البغدادى: يعنى مثلا المسؤول عن وضع أو اقتراح سياسة نقدية ومالية أى لجنة.. اللجنة الاقتصادية؟

صبرى: اللجنة الاقتصادية هى اللى تحط السياسة والحصول على النقد اللازم لتنفيذها، وبعدين بتروح اللجنة المالية لما بتحط ميزانية الدولة بتحط الميزانية النقدية جنبها لأن الاتنين متكاملتين.

عبد الناصر: فيه لجنة اقتصادية وفيه لجنة مالية؟

البغدادى: أيوه.. فيه لجنة مالية يعنى اللى فاهمة دلوقتى اللجنة الاقتصادية يعنى شاملة..

عبد الناصر: آه.

البغدادى: وبعدين فيه لجنة بتاخد جزء من اختصاصات اللجنة الاقتصادية.

عبد الناصر: يعمل ميزانية.

صبرى: توضع مشروع ميزانية الدولة.

البغدادى: النقدية مثلا؟

صوت: والميزانية النقدية على ضوء الخطة.

عبد الناصر: كلجنة ميزانية؟

البغدادى: لجنة ميزانية.. آه.

عامر: مجرد إنها تمشى العملية.

البغدادى: لأ.. مادام موجودة اللجنة يعنى وزير الاقتصاد لازم يكون فى اللجنة اللى بتضع سياسة النقد والائتمان والأجهزة اللى مشرفة على العملية.

عبد الناصر: النقد والائتمان تبع اللجنة الاقتصادية.

البغدادى: اذا كانت الاقتصادية يبقى خلاص يعنى هو عضو فيها.

صبرى: بالضبط.

البغدادى: خلاص اذا كانت اللجنة الاقتصادية داخل فيها اقتراح سياسة نقد والائتمان مش اللجنة المالية، اللى أنا فاهمه إنها اللجنة المالية.

صبرى: اللجنة المالية تحط ميزانية الدولة والميزانية النقدية ومكملة لميزانية الدولة أو الميزانية العامة.

عبد الناصر: ننقل للموضوع الآخر؟ الموضوع الآخر اللى هو المذكرة بشأن حالة الطوارئ والتعليق عامة على قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

محى الدين: المذكرة المعروضة بإصدار قانون الطوارئ والقرارات الجمهورية..

عبد الناصر: الرأى؟

محى الدين: الرأى يعنى فى المذكرة أنا بقول: إن قانون الطوارئ صدر سنة ٥٨ وصدر قرار رئيس الجمهورية باستمرار حالة الطوارئ، بموجب هذا القانون يخول للسلطة التنفيذية اتخاذ بعض الاجراءات الادارية المقيدة للحرية حسب تقدير هذه السلطة ولكن حماية لأمن الدولة..

عبد الناصر: دى أهم حاجة.

محى الدين: فإحنا بنقول: إنه اقتراح صدور قرار الاعلان والالغاء مستقبلا لأى طوارئ من مجلس الرئاسة.

عبد الناصر: هل الاعلان الدستورى الأخير مينصش على هذا؟

محى الدين: بينص، ما هو أصل فيه حاجات.

عبد الناصر: لأ.. الاعلان الدستورى بيقول إن اختصاص رئيس الجمهورية فى الدستور اللى هو اعلان حالة الطوارئ بتيجى لمجلس الرئاسة.

البغدادى: آه.. بس أنا بقول كده.

عبد الناصر: عايز تطلع اعلان دستورى تانى ولاّ تشير الى الاعلان الأولانى.

محى الدين أنا جايب هنا جميع الاختصاصات.

عبد الناصر: جايب الرأى بيقوله: يعرض مثل هذا القرار مستقبلا على مجلس الرئاسة.. الاعلان الدستورى يعمل كده؟

محى الدين: آه.. ما هو كان طلب منى مذكرة، يعنى المطلوب منى ايه؟ يعنى تقديم مذكرة عن موضوع قانون الطوارئ..

عبد الناصر: اللى أنا فاهمه إن الرأى إن الاعلان الدستورى نص على كده، أنا فاهم الرأى حاجات حنعدلها.

محى الدين: لأ.. ما هو ده الاعلان الدستورى.

عبد الناصر: طيب.. (ضحك)

محى الدين: بالنسبة للتعديل..

عبد الناصر: لأ.. لأ.. أنا فهمت إن الرأى إنكوا ماانتوش فاهمين حاجة الحقيقة فى العملية..

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: أما بتقول يعرض مثل هذا القرار مستقبلا على مجلس الرئاسة يعنى إن الاعلان الدستورى مفيهش هذا الكلام!

حسين: أنا كان قصدى استمرار العملية دى لازم عايزين يستثنوا حاجة.

محى الدين: لو فرض إنه عايزين نلغى القرار النهارده، القرار بيصدر من مجلس الرئاسة.

عبد الناصر: آه.. مش عايز اجراء يعنى.

محى الدين: لأ.. مش عايز اجراء بس أنا بشرح، المذكرة عبارة عن شرح.

عبد الناصر: لأ.. أنا فهمت من المذكرة دى مادة ١ و ٢ إن التعديلات حنطلع بيها قوانين أو..

محى الدين: أبدا.. ولا قانون ولا أى حاجة.

عبد الناصر: أصل أنا كاتب هنا هذا منصوص عنه فى الاعلان الدستورى ولا يحتاج الى رأى.. ده بتعليقى على.. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

محى الدين: طب ما هو يعنى زى بنود المذكرة..

عبد الناصر: ما لسه ده إحنا جايين على بقية المذكرة. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

محى الدين: هو أنا غرضى فى المذكرة قبل المواد اللى موجودة فى القانون عشان يعنى اخوانى يبقوا عارفينها. بأوامر جمهورية يمكن اتخاذ التدابير الآتية:

١- وضع قيود على حرية الأشخاص اللى هى الاعتقال وتحديد الاقامة والتفتيش.. ده الرقابة.

٢- الرقابة نوعين داخلية وخارجية.. داخلية بالنسبة للمطبوعات والصحافة وخارجية بالنسبة للبريد والاتصالات سواء سلكية أو لاسلكية.

٣- تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها ومنع التجاوز.. وده بيحصل فى حالات معينة حاليا يعنى تطبيقا أدام بيحصل مشاكل بين عصبيات فى القرى بنستخدمها.

٤- الاستيلاء على أى منقول أو عقار ويخش فيها أيضا الاستيلاء.

٥- التراخيص للسلاح.

٦- اخلاء بعض المناطق أو عزلها.

فإحنا بالنسبة لوضع قيود على حرية الأشخاص: بنقول: إنه الاقتراح حسب الاعلان الدستورى أوامر الاعتقال وتحديد الاقامة السياسية بتعرض طبعا على مجلس الرئاسة. بالنسبة لأوامر الاعتقال وتحديد الاقامة الجنائية، الاقتراح المقدم هنا أن تعرض على لجنة وزارية من المجلس التنفيذى قبل ما يوقعها وزير الداخلية لأنه أصلا كان وزير الداخلية مفوض فى هذه العملية.

بالنسبة لتحديد فتح المحال العامة واغلاقها ومنع التجاوز، وأيضا سحب تراخيص السلاح، إنه تستمر وزارة الداخلية فى مباشرة السلطتين دول، وزى ما قلت: إنه دول مايستخدموش إلا فى حالات محلية خالص بالنسبة للمشاكل الجنائية اللى بتتسبب عن الخلافات العصبية بين العائلات.

بالنسبة لأوامر الاستيلاء والتقييد، فحسب الاعلان الدستورى حتعرض على مجلس الرئاسة.

بالنسبة للرقابة، مفيهاش حاجة بتعرض على السلطات العليا دى بتنفذ فعلا وبتعين رقيب عام. كان فى الفترة الماضية ولغاية دلوقتى صدر قرارين.. قرار لى أنا للرقابة الخارجية، وكان قرار لحاتم للرقابة على المطبوعات الداخلية.

فإحنا اقترحنا هنا إنه توحد العملية ويبقى وزير الثقافة والارشاد هو يبقى الرقيب العام بالنسبة لنوعى الرقابة.

بالنسبة للحراسات، اذا كان فيه أوامر حراسة حتصدر مستقبلا، فطبعا حسب الاعلان الدستورى حتعرض على مجلس الرئاسة.

بالنسبة لحالة إخلاء بعض المناطق أو عزلها فى حالة الأمراض، دى مبتبقاش عملية مستعجلة ويمكن أيضا عرضها على مجلس الرئاسة.

ده بالنسبة للجزء الأول من الموضوع.

بعد كده حنيجى لتشكيل محاكم أمن الدولة والتصديق على أحكامها.

عبد الناصر: اتفضل.

عامر: بخصوص أوامر الاستيلا والتقييد متهيألى حاجات يعنى هتبقى بره..

عبد الناصر: لا.. أنا واخد العكس والله أنا عايز جميع الحاجات اللى تمس الحريات العامة جنائية أو تكليف أو أى حاجة لازم يجى مجلس الرئاسة؛ لأن لازم نخفف من هذه الأمور، هى أمور إحنا لازم نمشى طبيعى..

محى الدين: فيه حاجات..

عبد الناصر: لأ.. فيه العمليات القديمة اللى هى مثلا نزع الملكية والعمليات دى علشان مشروع وعشان ايه ده بيمشى للمجلس التنفيذى، لكن بتبص تلاقى بقى جت وزارة الخارجية عايزه تاخد البيت الفلانى وتيجى لى بقى قرارات من هذا؛ بتبص تلاقى العملية بقى أسئ استخدامها بطريقة الحقيقة كل واحد عايز يقعد له فى قصر وكل واحد عايز..

عامر: بخصوص الاستيلاء والحاجات الصغيرة نستثنيها.. وزارة التموين عايزة تصادر نوع معين من الأكل.

عبد الناصر: لأ.. ده مش طوارئ ده قانون التموين.

حسين: ده قانون عادى.

عبد الناصر: فيه قوانين عادية خارجة عن هذا.

عامر: يعنى ديكها خاصة بالعقارات والملكيات؟

عبد الناصر: بالطوارئ اللى هى اذا الغينا قانون الطوارئ النهارده وزير التموين بيمشى فى..

عامر: إحنا أدامنا الحاجات اللى بتتصادر.

عبد الناصر: لأ.. دى فيه قوانين بتنظمها، لكن ده الطوارئ اللى هو اتشال ورجع واتشال ورجع هو الحقيقة حاجات استثنائية، مفيش داعى إن احنا نستخدم حاجات هنا إلا اذا كانت فعلا فيه طوارئ تستدعى استخدامها بس بقانون الطوارئ.

صوت: صحيح.

عبد الناصر: الباقى القوانين العادية بتنظمها، يعنى يوم ما نلغى القانون ده فيه حاجات ماشية.. التموين ماشى وحاجات يعنى..

عامر: من غير ماتلغيه مش فيه قوانين موجودة منظمة العملية؟

عبد الناصر: آه.. موجود بتاع التموين مثلا فيه لجنة التموين ماشى، ده أنا بدى أحدد التانى يبقى على أساس.. مثلا الحكاية اللى حصلت وزير التموين راح استولى على عمارة واداها لوزير العدل!

طراف: لا.. وزير العدل راح استولى عليها.

عبد الناصر: اتنين.. واحد طلع استيلاء بقانون الطوارئ والتانى طلع استيلاء بسلطته، وبقت خناقة راحوا الاتنين ضربوا بعض هناك الموظفين! (ضحك) فالحقيقة العمليات دى ملهاش أبدا يجب إنها يعنى مفيش واحد يطلع قرار استيلاء تبص تلاقى الحقيقة عملية..

عامر: يبقى جميع الحاجات اللى هنا فى القانون تبقى الحاجات اللى فى العادية تمشى وخلاص.

عبد الناصر: آه.. لأن الحقيقة لازم العملية تتلم ومتبقاش عمليات بهذا الشكل.

عامر: يبقى هنا كله لازم يخش بقى فى..

عبد الناصر: جميع الحاجات اللى نُص على أنها من رئيس الجمهورية بتبقى فى مجلس الرئاسة زى المادة ٣ مثلا، وبعدين بقى الانابة والتخويل كله يجب أن يعاد النظر فيه بقى من أول وجديد.

عامر: آه.. صح.

عبد الناصر: لأن فيه انابة لوزير الداخلية وبعدين فيه انابة بتفويض وزير الداخلية باتخاذ بعض التدابير المنصوص عليها فى بند واحد من قانون الطوارئ، وبإصدار أوامر الاعتقال والافراج للأسباب الجنائية وأسباب متعلقة بأمن الدولة من رئيس الجمهورية.. أنا رأيى كل ده ييجى مجلس الرئاسة.

عامر : والحراسة وخلافه.

عبد الناصر : كله بالنسبة لهذه العملية، وبعدين أوامر الاعتقالات لأسباب جنائية على اللجنة الوزارية برضه لأ.. مجلس الرئاسة. أنا بدى أخلى قانون الطوارئ كل مباشرته بواسطة مجلس الرئاسة، ماعدا قفل المحلات يمكن أطلعها من هنا وأديها بقانون لوزير الداخلية.

حسين: عملية منع التجول مثلا.

عبد الناصر : لأ.. مش منع التجول.

حسين: لأ.. هو أصل المحلات العامة منع التجول فى بعض..

عبد الناصر : منع التجول بيطلع بقرار من مجلس الرئاسة، افرض حصل حاجة حتى بيقدر وزير الداخلية بياخد..

صبرى: هو ده الموضوع يعنى.

عبد الناصر : يعنى بيتكلم ويرجع يدينا خبر بيتصرف. افرض حصل فى البلد.. اسمها منية النصر حصل ضربوا بعض وراح الناس ضربوا البوليس وحصلت عملية بهذا الشكل؛ بعتبر أنا وزير الداخلية بيبقى يتصرف بس بياخد القرار بعد كده من هنا يعنى لا يساء استخدام القرار، إنت عارف إن دى بتحصل حالة.

الشرباصى: مؤقتة للصالح العام.

حسين: لأ.. الكلام ده برضه اتعمل فى قرى كتير؛ عشان عسكرى انضرب على طول يروح حظر تجول وتفتيش للناس، وجالى تليغرافات كتيرة فى عملية بالشكل ده! يعنى العملية لو كانت معلش صحيح ضرب رصاص كتير وبتا ع وخناقة وقتل..

عبد الناصر: لأ.. ده أنا بعتبرها هنا يعنى سلطة مجلس الرئاسة، واذا خل بسلطته بنقول له إنت أخليت بسلطتك.

محى الدين: يعنى تبقى أكيد عايزة متابعة.

عبد الناصر: وبعدين قفل المحلات، تحديد مواعيد فتح المحلات العامة واغلاقها برضه بيبقى المجلس التنفيذى.

حسين: وهذا موضوع يعنى يستاهل إن يتطبق عليه. المحلات العامة مقصود بيها ايه يعنى؟

محى الدين: يحد من حريتها.

عبد الناصر: فى مثل هذا أحسن تطبيق قانون الطوارئ، يبقى مجلس الرئاسة أنا رأيى يعنى فى العملية دى وبرضه مش موافقك. وبعدين برضه عشان ماسيبش الملاحظة الجزء الخاص بالجنح والجمهورية بيبقى الفهم للنظرية غلط.. بتقول: بادى الجنح لرئيس الجمهورية وبادى الجنايات لمجلس الرئاسة لأ.. يبقى فهم العملية كلها مهواش صح!

أصوات: (ضحك)

ابراهيم: لأ.. هو اللى مخفف دى إنه أو من ينيبه يعنى هو مفروض إن..

عبد الناصر: لا.. لأ.. بيبقى فهمه للنظام كله فهم خاطئ، يعنى اللى حط المذكرة دى وقال: إن حاندى الجنح لرئيس الجمهورية وبنيدى الجنايات لمجلس الرئاسة بيبقى مش فاهم حاجة أبدا! الحقيقة العملية مش واحدة.

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: طب ما ناخد مخالفات المرور نديها لرئيس الجمهورية أحسن يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

محى الدين: يعنى أنا الصياغة ماعملتهاش مذكرة وماعملتش المذكرة بنفسى.

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: وإحنا بنوزعها؟! لكن النظام ما هو كده أبدا يعنى لأ.. بادى صورة غلط! أنا رأيى رئيس الجمهورية مايخدش أى حاجة.. يباشر سلطاته خلال مجلس الرئاسة جنح مرور جنايات..

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: لكن يوم ما نقول: لأ.. بنديله المرور بنبقى أخلينا بالعملية. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

محى الدين: يعنى هو فرض هو يعنى الحقيقة أنا لما شفت.. مكتب الحاكم العسكرى يباشرها.

عبد الناصر: ما هو مكتب الحاكم العسكرى بيباشرها، لكن ما هو عنده ختم هو أنا اللى بمضى، بس أنا جايب ناس مضمونين محدش سمع عليهم حاجة أبدا ومعاهم ختم باسم جمال عبد الناصر وبيختموا أحكام التموين وغيره، وبعدين بيعملوا ايه؟ يعنى بيشيلوا أحكام وأنا عمرى الكلام ده ما شفته خالص! يعنى بيجى لى بقى الحاجات بتاعة الجنايات بتاعة أمن الدولة، هى اللى دى بتيجى لى بشوفها وأمضى عليها، اللى بالختم ده مابشوفوش.. مش ده اللى ماشى؟

صوت: أيوه.

عبد الناصر: فيه حاجات فى كل قضايا التموين والعمليات دى كله بالختم، مكتب الحاكم العسكرى بيبص فيها وبيمشى لأن زى ما بتقول فيه آلاف القضايا.

محى الدين: يعنى الحصر ٣٠ ألف قضية.

حسين: هو لو سمحت فيه فى النقطة دى من الناحية التشريعية كان حصل توسع كتير باستخدام قانون الطوارئ من الناحية التشريعية فى الجنح والحاجات اللى بالشكل ده. أصلا الحقيقة يجب يحصل من وزارة العدل والناس المشرفين على العمليات ديه يبتدوا يطبقوا على الحاجات دى قانون الطوارئ عشان السرعة.

عبد الناصر: زى الرشوة وغيره.

حسين: حاجات كتيره قوى يعنى، وده كلام كنا بنبحثه فى اللجنة التشريعية وأعترف فعلا إن فيه توسع زيادة عن اللزوم فى هذا الموقف، اذا كان كده بيبحث ازاى يرجعوا للقوانين الأصلية ويمشوا فى الطريق العادى.

عبد الناصر: ونبتدى نطبق قانون الطوارئ فى أمن الدولة.

حسين: الحاجات المهمة يعنى.

عبد الناصر: نطبقه فى أمن الدولة الحقيقة وخلاص.

حسين: صحيح دى نقطة.

محى الدين: أنا كلمت السيد وزير العدل.

عبد الناصر: يعنى هو المخدرات..

حسين: كل حاجة الضرب بيعملوها..

صوت: المخدرات مهياش قانون الطوارئ.

عبد الناصر: التهريب.

محى الدين: هو اللى داخل فيها الرشوة والاختلاس وجرائم الباب الأول والتانى والتهريب والتموين، وبعدين أنا اتكلمت مع السيد وزير العدل فى المواقف دى وقلت له: إن احنا فى حاجة الى التطبيق الكامل فعلا، وإن احنا محتاجين الى محاكم سريعة عشان..

عامر: طب التموين ممكن..

محى الدين: على أساس إن مفيش قانون الطوارئ محاكم خاصة على أساس سرعة الاجراءات.

عبد الناصر: آه.

محى الدين: هو بس قالوا: إنه أى محكمة خاصة يعنى دواير خاصة برضه حيكون فيها استئناف، والاستئناف معناه تعطيل التنفيذ بالنسبة لأحكام خاصة مثلا زى موضوع التموين وغيره اللى هى عملية الأسعار للتموين، فهم عايزين ردع والردع بيجى بحكم سريع، هنا مفيش بالأحكام العسكرية استئناف.

حسين: فيه محاكم عملوها مفيهاش استئناف.

عبد الناصر: آه.. لكن بدى أناقش هنا بالنسبة لرئيس الجمهورية فيه استئناف، كلهم بيبعتوا مذكرات وبنخفض الحكم أو بيلغى الحكم أو بيتشال أو تتشال غرامة يعنى كلهم يتعمل لهم حاجات، لكن ممكن نعمل عمليات زى ما بيقول الأخ كمال بدون يتقال قانون زى المحاكم اللى اتعملت.

حسين: زى محاكم اسمها محاكم مستشار الفرد، يعنى مستشار مش قاضى وهو يحكم فى الحاجات البسيطة.

عبد الناصر: بالنسبة لعمليات الحراسة، هو كان فيه قرار فى الحراسة بتعيين زكريا محى الدين. حراسة الطوارئ اللى يتولى مباشرة سلطاتها وزير الاقتصاد، دى بتصدر بأوامر من مين؟ هو فيه حراسة بتصدر بأوامر من وزير الاقتصاد ؟

محى الدين: يستأذن.

عبد الناصر: يستأذن آه..

محى الدين: وبعدين يصدر قرار.

عبد الناصر: وبعدين يصدر قرار. فيه حراسة بتصدر أظن من وزير التموين ولاّ ايه مش فاهم؟

محى الدين: لأ.. هى الحراسة تصدر من وزير الاقتصاد بالنسبة للشركات.

عبد الناصر: طيب.. بقى فيه حراستين! أنا بدى حراسة وزير الاقتصاد تيجى مجلس الرئاسة، يعنى أى حراسة سواء كانت حراسة طوارئ أو حراسة أمن بيصدر مش قرار من وزير الاقتصاد. فيه قرارات حراسة بيصدرها وزير الاقتصاد؟

محى الدين: كان يستأذن.

عبد الناصر: كان يتصل بى ويقول إنه عايز يفرض الحراسة على شخص.. مش كده؟

محى الدين: أيوه.

صبرى: الحراسة كلها بقرار جمهورى.

البغدادى: لأ.. كان يستأذن بس.

عبد الناصر: بتبقى الحراسة فى مجلس الرئاسة، وبعدين حراسة الأمن اللى هى المادة التالتة منه على أن يتولى السيد زكريا محى الدين الاشراف على تنفيذ أحكام هذا الأمر، ويكون له فى سبيل ذلك السلطات المخولة للوزير.

وأنا رأيى تتعمل لجنة من رئيس المجلس التنفيذى ووزير الاقتصاد وحد تالت يعنى اللى هى بتتولى السلطة اللى واخدها زكريا فى هذا الأمر.

عامر: وزير الداخلية.

عبد الناصر: لأ.. ده موضوع شخصى خالص ده شخصى، يعنى الحراسة بتاعة القانون ١٣٨ الحاجات اللى حطيناها فى الحراسة سنة ٦١ مسك سلطاتها كلها زكريا الاشراف على تحقيق تنفيذ أحكام هذا الأمر. أنا عايز الاشراف برضه يبقى جماعى.. برضه فى المجلس التنفيذى يكون فيه رئيس المجلس التنفيذى ومعاه عضوين.

محى الدين: هو أفتكر ينفع رئيس المجلس التنفيذى بقرار، هو فيه حاجات يومية المفروض يعتمدها.

البغدادى: اللجنة بتنيب واحد وبتعرض وبتجتمع من حين لآخر.

عبد الناصر: تنظيميا عملية تنظيمية.

عامر: آه.. يبقى هو رئيس اللجنة.

عبد الناصر: أنا رأيى فى كل الحاجات دى يتحط لجان، وبرضه ممكن يدخل حاتم فى العملية ويبقى رقيب عام يدخل ضمن اللجنة دى أو يتعمل لجنة بالنسبة للرقابة العامة، ولاّ ايه؟

عامر: هى لجنة الرقابة العامة بتدى توجيه أساسا.

عبد الناصر: توجيه بالضبط.

حسين: ده يعنى لجنة الرقابة بس واحد يباشر تنفيذها.

عبد الناصر: هو الكتب اللى الواحد بيعوزها كلها عن روسيا والصين؛ ببعت أجيبها من الرقابة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: يعنى أسهل طريقة الواحد يجيب منها، بقرأ على كتاب طلع بسأل فى الرقابة ألاقى الكتاب موجود هناك جاى من بره وحاجزينه. الكتاب الأخرانى اللى مطلعه كوسيجن كان مكتوب عليه وبعدين لاقيته فى الرقابة؛ بدل ما تبعت تجيب من باريس ولاّ من موسكو الرقابة فيها كل الممنوعات! (ضحك)

سحب تراخيص الأسلحة والذخائر.

صوت: آه.. هى من مجلس الرئاسة.

عبد الناصر: بعد كده، أوامر الافراج والجنح.. الى آخره.

محى الدين: ممكن بقى كله دلوقتى يجى فى مجلس الرئاسة يعنى هى المذكرة كلها..

عامر: اعادة النظر فى القانون ماعدا الحاجات اللى بتتحط.

محى الدين: الاقتراحات الجديدة.

البغدادى: التموين مثلا.

عبد الناصر: دى ملهاش دى.

محى الدين: الحاجات اللى فى الحراسة يقوم بيها وزير الاقتصاد ووزير التموين.

عبد الناصر: آه.. ممكن وبعدين يبقى بقية المذكرة كلها.

محى الدين: ما خلاص مبقتش مذكرة يعنى المفروض الموضوع يبقى ييجى مجلس الرئاسة.

عبد الناصر: ننقل بعد كده على.. على الجريتلى مسك محافظ البنك المركزى.

صوت: بتاريخ كام؟

عبد الناصر: هو مسك وزير مالية وبعدين مسك محافظ البنك المركزى وبعدين مستشار مالى ويمكن كان ٥٦/٥٧.

عامر: نائب وزير مالية.

عبد الناصر: لأ.. مسك وزير الدولة للشؤون المالية، الأول كان نائب هو مسك نائب وبعدين وزير دولة مع العمرى وبعدين استقالوا، أيام عملية محمد نجيب استقال العمرى. وبعدين بعد كده رجع محافظ واستقال، وبعدين مسك عضو مجلس المؤسسة.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بانشاء الجهاز المركزى للتنظيم والاصلاح الادارى..

محى الدين: هو لما اتشكلت لجان مجلس الرئاسة وحددت مسؤوليات فى لجنة التنظيم والادارة، اجتمعنا عدة اجتماعات عشان نبحث فى حدود هذه المسؤولية وبرنامج العمل. بحثنا فى موضوعين..

اللجنة المركزية لاصلاح الأداة الحكومية، ودى كان صدر بيها قرار توجيه من السيد الرئيس فى أكتوبر سنة ٦١، وكان هذا القرار كان فى مناسبة سياسية على ما أذكر اللجنة التحضيرية، وكانت أثبتت الظروف والأحوال الحاجة لاصلاح الأداة الحكومية.

فإحنا درسنا كل ما يختص بهذه اللجنة ومدى ما حققته فى خلال سنة من أكتوبر ٦١، وحبينا نعرف علاقتنا فى هذه اللجنة بالذات وتحديد وضعها. وجيت أنا هنا فى جلسة سابقة فى مجلس الرئاسة وشرحت الموضوع واقترحت عدة حلول، وافق مجلس الرئاسة على تشكيل جهاز متفرغ ودائم لاصلاح الأداة الحكومية.

وكان من ضمن المبررات اللى احنا وضحناها، ودى أخدناها من فعلا خبرة اللجنة المركزية للاصلاح، إنه كان عدم التفرغ بيسبب تعطيل كبير أوى فى عملية الاصلاح. وفعلا الجهاز فى آخر الشهر كان اقترح عمل جهاز دايم واعتمد لهذا الجهاز مبلغ حوالى ٦٨ ألف جنيه. وفى المذكرات الموجودة فى البحوث اللى عملها هذا الجهاز أثبت إنه الجهاز لازم يكون دايم ومتفرغ.

كذلك وجد إنه ديوان الموظفين لا يمكن إن يقوم بالعملية – عملية الاصلاح – لأن هو فعلا مشتبك فى عمليات كتيرة قوى.. هى قانون الموظفين وفى عمليات المستخدمين والتدريب واختيار الموظفين.

وكل المتخصصين فى العملية بيأكدوا إنه لا يمكن أبدا ديوان الموظفين فى أى بلد فى العالم إن هو يقوم بعملية تنظيم، انما اللى يقدر يقوم بهذه العملية لازم ناس متفرغين ومتخصصين فيها.

وحتى فى الدول الرأسمالية بتنشأ مجموعة خاصة استشارية، وفعلا لما اتشكلت لجنة هوفر فى أمريكا ابتدت توضع الخطوط العريضة، وبعدين لما جت فى تنفيذ الـ items الصغيرة استعانوا بمكاتب خاصة لوضع التفاصيل الرفيعة لكل جهاز من أجهزة الدولة؛ يعنى معاها اللوايح وترتيب الوظايف، والحاجات دى طبعا الأفراد المتخصصين اللى يمكنهم إنهم يأدوا النصيحة بالنسبة للاصلاح فى أى أداة أو مصلحة حكومية.

لما نيجى نقارن بين الوضع ده ووضعنا، نجد إن احنا فعلا معندناش هذه المكاتب ومعندناش المتخصصين، وفيه فعلا نقص كبير جدا فى الناس حتى اللى خدوا فرق واتعلموا وسافروا عدد بسيط ولم يستخدموا فى هذه الناحية؛ موجود بعض منهم فى ديوان الموظفين والبعض منهم فى الوزارات المختلفة.

فكان الغرض من انشاء جهاز جديد هو..

أولا: إنه هذا الجهاز يعتبر استمرار لعمل لجنة اصلاح الأداة حكومى اللى أعلنها السيد الرئيس.

والمبرر التانى: إنه حجم العمل فوق طاقة ديوان الموظفين.

والمبرر التالت: خلق أجهزة متخصصة فى التنظيم تصلح مستقبلا إنها تكون مكاتب فنية استشارية للتنظيم، مش بس للجمهورية العربية المتحدة بل أيضا لتعاون أى بلد من الدول المستقلة حديثا فى تقييم أجهزتها.

النقطة اللى عايز أبرزها هنا عشان يمكن يشار اليها فى المناقشة اللى هى موضوع ديوان الموظفين، وأنا بقول: إنه ديوان الموظفين حيكون متواجد باستمرار فى الأعمال التفصيلية الخاصة بالموظفين، ولا يمكنه أن يؤدى العمل المطلوب وإلا ما كانت الحاجة الى اصدار قرار انشاء اللجنة المركزية لاصلاح الأداة الحكومية. يعنى ديوان الموظفين ده من مدة طويلة موجود، وحاول طبعا قدر طاقته لكن ماامكانوش إنه يدى أى مشورة ولا أى فاعلية بالنسبة لاصلاح الأداة الحكومية، وباستمرار كنا بنشتكى من هذا الأمر.

أنتقل بقى لنقطة تانية خاصة بأسباب تبعية الجهاز الى مجلس الرئاسة: فزى ماقلت: إنه استمرار لعمل اللجنة، وقد كانت متصلة بوضعها – قبل تشكيل مجلس الرئاسة – متصلة مباشرة برئيس الجمهورية الحقيقة علشان اعطائها القوة الدفعة اللى تمكنها من تنفيذ مهامها؛ لأن العملية مهياش عملية سهلة ومهياش فى نفس الوقت عملية سارة، بل بالعكس هى عملية متعبة جدا، وعايزه عمل متواصل وجهد كبير جدا. والناس دول اللى حيشتغلوا فى هذه العملية حتقابلهم عقبات كبيرة جدا، فإن مكانوش ياخدوا support كبير جدا مش ممكن أبدا حيقفوا نجاح، وحيجب عنهم المعلومات الضرورية اللازمة لوضع الخطة الخاصة بأسلوبهم.

وجود الجهاز شكلا تبع مجلس الرئاسة بيزيده كثيرا لتحقيق أهدافه، طبعا لما حاجى بعد كده أشرح هاوضح إنه هو عمله مش حيكون أساسا سياسى، هو أصلا عمله مع الوزارات مع المجلس التنفيذى والطبيعى إنه لازم يطلع من تحت ويوصل لنا هنا فوق.

بعدين برضه النقطة التانية الخاصة بتبعية الجهاز: إنه الحاجة السياسية للاصلاح الادارى تقتضى وجود الجهاز فى أعلى السلطة. وعملية الاصلاح الادارى دى مهياش مسألة تتصل فقط بكيان الجهاز الادارى، انما تتصل بالناحية السياسية وشكوى الناس ومتاعب الناس ففيها الجانب السياسى جامد جدا؛ وبذلك من المهم جدا إنها تكون على أعلى اتصال بأعلى مستوى سياسى موجود.

الحاجة التالتة اللى أنا شايفها: اللى هى مسؤولية الوزارات والمجلس التنفيذى لا يسمح بوقت كافى لعملية الاصلاح المستمر؛ يعنى الوزرا ما إحنا كلنا كنا فى وزارات وعارفين يعنى العملية الواحد بيبقى مشغول ازاى فى العمل اليومى، ويمكن يفكر كل مايلاقى فرصة كل شهر كده بيفكر فى موضوع الاصلاح. إحنا مش عايزين العملية على فترات لأ.. إحنا عايزين عملية يومية ودايمة، ويبقى فيه ناس متفرغين لتلقى نصيحة وشكوى من جهاز بالنسبة للعمليات المختلفة الموجودة تحت.

وبعدين حاجة الجهاز – اللى زى ما قلت – الى مساعدة وsupport مستمرة لتحقيق الأهداف وتنفيذها.

نيجى بقى لطريقة عمل الجهاز يشتغل ازاى؟ الجهاز ده معندوش قوة تنظيمية هو عبارة عن ناس متخصصين فى الاصلاح الادارى، ويقسم الى رئاسة لتنظيم هيكله ووحدات للتنظيم تعتبر يعنى وحدات عملية. الوحدات اللى موجودة فى الوزارات حتجمع المعلومات اللى يطلبها الجهاز اللى موجود فى الرياسة.

إحنا عاملين إشارة هنا ومقسمينه الى تقسيمات مفيش داعى لفكرة الدخول فى التفصيلات كلها، ولكن هو باختصار طريقة العمل من الناس الموجودين هنا حيوجهوا

الوحدات فى الوزارات على إنها تجيب معلومات عن أى عنصر من عناصر الاصلاح الادارى. وبناء على هذه المعلومات حتتوضع خطة باعتبار اللى وضعوها دول ناس متخصصين فى هذه الناحية، وتعرض هذه الخطة على المستويات المختلفة.. يعنى تعرض فى مؤتمرات خاصة برؤساء المصالح أو رؤساء الادارات علشان مناقشتهم فيها، وبعدين حتعرض على الوزرا وبعدين حتعرض على المجلس التنفيذى لمناقشتها ثم حتعتمد فى النهاية فى مجلس الرئاسة.

مش حتصدر قرارات أبدا بأى حال من الأحول من هذا الجهاز، انما القرار حيصدر بناء على الخطة؛ يعنى اذا فيه بعض عمليات وبسلطة الوزير من ناحية الاصلاح بيعرضوا عليهم الخطة الصغيرة وهو بيصدر قرار تانى يوم فى تفصيل اجراء أو غيره، وبعدين اذا كان على مستوى المجلس التنفيذى بيصدر قرار من المجلس التنفيذى ثم بيصدر فى النهاية فى حالات كتيرة قرار من مجلس الرئاسة.

بعد كده الوظيفة التانية للجهاز، هتكون المتابعة ليتأكد من القرارات اللى صدرت دى اتنفذت ولاّ متنفذتش.

هذه صورة عامة عن شكل الجهاز اللى صورناها وباعتبارنا لجنة التنظيم والرقابة؛ يعنى من مسؤولياتنا ومن واجبنا إن احنا نقدم مقترحات للمجلس بالوسيلة اللى يمكن منها حسن التنظيم وحسن الرقابة بالنسبة لمجلس الرئاسة.

رفعت: أقترح برضه استكمالا لهذا الموضوع لازم تنشر فى الوزارات لجان متخصصة أو متفرغة فى العملية.

عبد الناصر: عامل شعب فى الوزارات، ده اللى أنا فاهمه.

رفعت: متفرغة؟

عبد الناصر: لا والله وقبل ما ندخل فى الشعب ما لازم نبتدى من أ مش من ى، قبل ما اللى ليه أسئله استيضاح عايزين نبتدى بالاستيضاح واللى عايز استيضاح وبعدين التعقيب.

البغدادى: قبل الاستيضاح فيه نقط عايز يعنى أبت فى كلام زكريا، يعنى بمزاولتنا للعملية كانت مرحلة طبعا باشرنا فيها العملية كأفراد اللى كان لهم خبرة سابقة أو أخدوا دراسات مختلفة وكانوا غير متحررين، وبنجمعهم وعاملين مكتب فنى بناس بالانتداب بيدرسوا العمليات

دى. لكن المرحلة اللى كانت تلى هذا كانت ضرورة من مواجهة وجود جهاز؛ لأن عملية الاصلاح الادارى اتبعت غالبا فى البلاد المختلفة اتبعت على أساس توصيات من لجنة شكلت لاصلاح الجهاز الادارى، وبعدين هذه التوصيات بيؤخذ بيها وتقرر مثلا بيؤخذ بيها أو لا يؤخذ بيها وبعدين مفيش متابعة لتنفيذها.

إحنا كنا ماشيين على أساس اتجاهنا إن عايزين العملية تتنفذ فعلا، فقلنا: لابد من وضع خطة على مراحل، ويبقى طبعا ما دام فيه خطة تبقى واجبة التنفيذ ولابد من متابعتها. فكان ما دام فيه خطة ومطلوب متابعة هذه الخطة فيبقى فيه ضرورة لوجود جهاز مركزى، والجهاز المركزى له علاقة بأجهزة فرعية أو مكاتب خاصة بالتنظيم فى الوزارات؛ لأن عملية التنظيم عملية مستمرة مبتنتهيش، وكل ما بتزيد أعباء الجهاز كل ما بيحصل تعديل فى الأجهزة القايمة بالوظيفة الموكولة اليها.

وهكذا كان فيه حتمية وضرورة لوجود جهاز مركزى وأجهزة فرعية يبقى فيه اتصال بينها، وبعدين كانت الفكرة هو يتبع رئيس الجمهورية لأن هو أصلا جهاز استشارى لرئيس الجمهورية لأنه يعنى كان من سلطات رئيس الجمهورية حتى فى الدستور..

عبد الناصر: تنظيم.

البغدادى: تنظيم، والمفروض بتصدر من التنظيم لأن هى عملية أصلا متصلة بمصالح المجتمع وأى سوء ادارة فيها بينعكس على مجموع الشعب وبالتالى بيبقى لها تأثير سياسى؛ فلابد من وجودها تبع رئيس الجمهورية أو جهاز بيخدم أساسا رئيس الجمهورية.. فده تفسير زيادة فى الايضاح حبيت أقوله.

عامر: هو دلوقتى اللى أنا فاهمة حيبقى عندنا مركز محاسبات مركزى وبعدين عندنا ديوان الموظفين وبعدين عندنا ديوان محاسبة.. مش كده برضه ولاّ أنا فاهم غلط؟

عبد الناصر: آه.

محى الدين: عايز أجهزة تانية بالنسبة للمحاسبات.

عامر: حيبقى فيه شكل جديد يعنى يتابع انتاج واقتصاد وكله أد ما أنا فاهم.

البغدادى: ديوان الموظفين ياحكيم مثلا مختص بالترقيات والعلاوات والحاجات اللى زى دى ملوش دعوة بالتنظيم، وفيه جهاز خاص بالتنظيم.

عامر: وبعدين عندنا مؤسسات برضه حتى من ناحية الأفراد فيه قطعا هنا وفى كل الأجهزة، كل ما بيزيد انشاء أجهزة كل ما الأجهزة بتحتاج الأفراد الفنيين ياناخدهم فى المؤسسات أو فوق فى الأجهزة الكبيرة اللى احنا بنعملها، وبعدين يبقى فيه فراغ فى الشركات وبعدين ندور ونلف فى دايرة مفرغة!

يعنى موضوع الأفراد له أهمية قصوى فى تنفيذ أى عملية جاية؛ لأن عمل المشروع شئ وتنفيذه طبقا للامكانيات الموجودة والأفراد شئ آخر.. وده الملاحظ فى كل العمليات اللى بنعملها.

الناحية التانية: إن كون يبقى فيه جهاز مركزى للتنظيم شئ ولمتابعة التنظيم شئ آخر. متابعة التنظيم عملية يعنى أنا شايفها كبيرة وبعدين خايف لا متأديش النتيجة اللى احنا عايزينها، بس يبقى جهاز ضخم كبير وقعدنا به برضه زى الأجهزة اللى بتنشأ زى ديوان الموظفين.

فدى ملاحظات عامة على هامش العمليات التنظيمية.

محى الدين: هو بالنسبة للأفراد المتخصصين، بالعكس هو الجهاز حينقذ الاقتصاد من الناس اللى ملهومش عمل ومتخصصين النهارده حيقدروا يباشروا هذا العمل through هذا الجهاز، حكاية التخطيط والمتابعة دايما أى جهاز تخطيط بيبقى سوق العمل..

عامر: لا.. لا.. جهاز التخطيط يعنى تخطيطه بيقرر فين؟ المفروض بيقرر فى مجلس الرئاسة ولاّ لأ؟!

محى الدين: طبعا.

عامر: مين اللى حينفذ؟ المجلس التنفيذى مش كده؟ المفروض المجلس التنفيذى ده مش حيبقى الوزير يعنى مش حيروح للوزير عشان الوزير ينفذ أمر المجلس أو لأ فحينفذ بقرار. يعنى ميقدرش هنا الوزير يبقى على كيفه يعنى ينفذ أو مينفذش، هنا الوضع مختلف خالص عن الوضع الأولانى يعنى الشكل المفروض فى تشكيل الحكومة الجديدة مختلف قطعا عن

التشكيل القديم نهائى، يعنى الوزير دلوقتى ملتزم بقرار مجلس الرئاسة ميقدرش يخرج عنه، اذا كنا نفترض إن وزير حيخرج عن قرار المجالس يعنى..

محى الدين: اذا كانت الفكرة دى نلغى المتابعة بالنسبة لأى موضوع؛ لأنه أى جهاز بينفذ الخطة يبقى عملية المتابعة ضرورة له بالنسبة لأى موضوع.

عامر: لأ..

محى الدين: وبعدين بدى أقول نقطة، بس تعرف إن حكاية الجهاز إنه يصح ميشتغلش زى ما حصل قبل كده.

عامر: أصل أنا مابتابعش لأ.. أنا مش حتابع الوزير على جميع المستويات، انما أنا حتابع نشاط معين ويتابع هذا أجهزة كتيرة جدا.. المجلس التنفيذى بيتابع نشاط الوزارات ومجلس الرئاسة بيتابع. يعنى عايز أقول: المتابعة مش معناها إن لازم يكون فيه حاجة تستدعى إنى أكون لوحدى مش ممكن خصوصا إن كان شخص مسؤول مش عارف، وبعدين مجلس الأمة حيتابع وبعدين يعنى فيه أجهزة كتير قوى حتتابع.

عبد الناصر: دكتور طراف.

طراف: والله أنا احساسى فى الموضوع هو إن الكلام اللى قاله الأخ زكريا ده كان عبارة عن مذكرة تفسيرية لانشاء ديوان موظفين، وبتاع يعنى عمل ديوان الموظفين لا يخرج أبدا عن الكلام اللى سمعناه فيما يختص فى تنظيم ديوان الحكومة، المناقشات اللى دارت عن ديوان الموظفين كانت كلها تتفق معاك. ديوان الموظفين مش جاى علشان يرقى من درجة أولى لتانية لتالته ده جاى علشان يقدم قانون اللى هو سميناه قانون التوظف، هو أساسا لاصلاح الأداة الحكومية ثم عمل قانون عن هذا الاصلاح وبعدين تنفيذ هذا القانون، ويبقى مسؤول عن تنفيذه ويقدم مشورته للحكومة فيما يختص بأى اصلاح يخص الأداة الحكومية.

اذا كان ديوان الموظفين فشل فى هذه المهمة فالواقع مش العلاج إن احنا ننشئ جهاز آخر، لكن حنعالج الجهاز الموجود حاليا اللى هى دى مهمته الأساسية؛ لأن زى ما بيقول الأخ زكريا: الجهاز الآخر ده يفشل برضه يبقى عملنا ايه؟ نبقى محتاجين جهاز تالت علشان نعمله علشان يواجه العملية! فالواقع إنه احنا ندخل ما نشاء من تعديلات على

ديوان الموظفين.. نعدل قانون نغير الأشخاص انما لابد إن هو اللى يوكل له هذه المهمة مهمة المشورة.

فيما يختص بتشكيل لجنة زى لجنة هوفر دى، مفيش ما يمنع أبدا من لجنة خبراء تجتمع وتدرس الأداة الحكومية وتقدم مقترحاتها للجهات المسؤولة علشان التنفيذ، انما الجهاز اللى هو المفروض إنه ينفذ ويشرف على هذه الأداة ويوالى مشورته هو جهاز ديوان الموظفين.. نسميه أى اسم آخر اذا كان مش عاجبنا الاسم أو نغير الأشخاص اللى فيه، انما كون حنشأ جهاز تانى الى جانب ديوان الموظفين أنا أعتبر ده ازدواج واعتبر إن جهاز ديوان الموظفين بعد انشاء هذا الجهاز مش حيكون له أى عمل اطلاقا؛ لأنه حكاية الترقيات دى مش عمل ننشئ له جهاز بياخد يجى مليون جنيه دلوقتى فى السنة!

محى الدين: هو إحنا طبعا استشرنا فى مثل هذا ناس متخصصين بل خبراء دوليين فى هذا الموضوع، والجميع اتفقوا على إن فيه حاجة اسمها لجنة الخبرا اللى هى تقابل ديوان الموظفين. لجنة الخدمة المدنية civil committee service دايمة والغرض منها إنها تباشر شؤون الموظفين..

الشافعى: مش فى التنظيم يعنى.

محى الدين: تنفيذ القوانين الخاصة، عملية الموظفين ازاى يتعينوا ويتدربوا ودى عملية كبيرة جدا، كون صدر قانون لديوان الموظفين وفيه مسؤوليات التنظيم، أنا بقول: إن ده غلط بعد التجربة. وأثبتت التجربة فعلا إن ديوان الموظفين غير قادر على هذه العملية، ياإما ادينا له suppor ومساعدة وقوة عشان يباشر عملية التنظيم وإلا ميقدرش يباشرها؛ لأن هو بيهمه أكتر إنه يشتغل فى العملية التفصيلية الخاصة بالأفراد والخاصة بالمستخدمين اللى فيها سلطة مفيهاش تعب. عملية التنظيم بيبقى فيها باستمرار متاعب، والجهاز الادارى باستمرار يقاوم عملية التنظيم لأن يهمهم إنه المسؤولية تبقى شايعة عشان ميتحددش ولما يجى فى أى تخطيط منعرفش نحدد مسؤولية أى واحد.

طراف: طيب ما هم هيقاوموا ده دلوقتى.

محى الدين: ما هو الاقتراح اللى بتقوله ده يعتبر اقتراح تبادلى وحل من ضمن الحلول اللى احنا – بعد مناقشتنا فى هذا الموضوع فى اللجنة – بنرى إن هذا الاقتراح لن يحقق الهدف.

عامر: هو كلام الدكتور طراف..

محى الدين: اللى هو تعديل ديوان الموظفين.

عامر: آه.. بس كلام الدكتور طراف من الناحية دى معقول، يعنى بيقول ديوان الموظفين أد كده كبير حجمه يعنى النهارده اذا الحجم ده كله حيشتغل بس عشان الترقيات..

طراف: بس.

محى الدين: النقطة دى بالذات يعنى إحنا بنقول واحد مسؤول، بتجيب رئيس ديوان الموظفين بتقول له: إنت مسؤول عن التنظيم ومسؤول عن عملية الخدمة المدنية الخاصة بتطبيق قانون الموظفين؛ تدى له مسؤوليتين.. هو ده الموضوع اذا كان هو قادر على هذا يبقى حل تبادلى ده، لكن إحنا لن نرى إن ده حيحقق الهدف.

طراف: أصل قانون الموظفين ياأخ زكريا ده مش خاص بالموظفين، ده قانون الموظفين ما هو إلا قانون اصلاح الأداة الحكومية يعنى أصلا الموظفين دول فرع فيه. اذا كان القانون بينص على بعض فى مواد منه على ترقيات وينظموها، لكن هو أساسا لاصلاح الأداة الحكومية اللى مشرف عليه مين؟ هو ديوان الموظفين.

محى الدين: هو مش اصلاح الأداة الحكومية.. قانون الموظفين لا يصلح الأداة الحكومية، لو طلعنا القانون الجديد النهارده مش حيصلح الأداء الحكومى مطلقا انما جزء، انما العملية كبيرة جدا وفيها تحديد المسؤوليات أساسا فى كل وحدة فيها بالذات.

عبد الناصر: اتفضل.

حسين: والله فيه موضوعين.. موضوع الجهاز اللى يخلى لنا الأداة الحكومية منظمة واللى يتولى عملية تنظيم الأداة الحكومية، وبعدين تبعية الجهاز ده.. هو يبقى تبع مجلس الرئاسة ولاّ تبع المجلس التنفيذى؟

الموضوع الأولانى: هو قطعا على حسب الاختصاصات الموجودة حاليا فى ديوان الموظفين ممكن إن احنا نقول إن ديوان الموظفين يقوم بالعملية دى، لكن كمان هناك احتمال كبير جدا وفى نظرى برضه إن لو أوكل هذا الموضوع لديوان الموظفين النهارده حيكون غير صالح للقيام بيه؛ علشان هو وصل من الدرجة الى إنه يبص فى المواضيع التافهة. يعنى كده الـ trend الطبيعى بتاعه الأسهل الطريق الأسهل اللى الناس فى ديوان الموظفين بتاخده الطريق الأسهل؛ إن يجى له فتوى يجى له حاجة يقعد يبت فيها ويتأمر على الناس وإنت إعمل كده متعملش كده! ده الطريق الأسهل لكن الطريق الأصعب هو إنه يعمل تنظيم ويعمل حاجة مسؤولية حقيقية.

اذا كان كده وأنا بقول رأيى إن ديوان الموظفين لا يصلح، بنخلى ديوان الموظفين بنختصر عدد اللى فيه من الأشخاص والأجهزة عشان تقوم بعملية محددة يمكن تكون عملية..

عبد الناصر: اللى هى؟

حسين: الأفراد.

عبد الناصر: اللى هى المواضيع التافهة؟

حسين: آه.. المواضيع التافهة.

أصوات: (ضحك)

حسين: مؤقتا برضه الى أن يصدر قانون جديد للموظفين، ويبقى فيه جهاز اسمه جهاز الأفراد فى الدولة زى ما اتقال دلوقتى. ولكن عملية التنظيم ممكن قوى ويمكن أنا أحبذ جهاز جديد، نجيب شوية من ديوان الموظفين وشوية من كل حتة يصلحوا لهذا العمل ونقيم جهاز، مش

ضرورى جهاز لازم نعمله ضخم يمكن يكون عدد قليل من الناس بس متخصصين ومتفرغين يقدروا يقوموا بهذا العمل بدرجة كويسة من الكفاءة.

العمل زى ما اتقال دلوقتى بتاع هذا الجهاز متصل اتصال مباشر ويومى مع الوزارات ومع المجلس التنفيذى، وعمله أنا مش متصور إنه يخرج عن المجلس التنفيذى؛ مش حيقدر يعمل حاجة ولا يعمل أى اقتراح إلا بالاتفاق مع الوزراء ومع المجلس التنفيذى. حكاية إنه عمل مهم جدا فى التخطيط، التخطيط من أهم ما يمكن وفيه وزارة للتخطيط تبع المجلس التنفيذى، الخزانة وترتيب الخزانة بتاعة الفلوس ومراقبة الفلوس.

عبد الناصر: التربية والتعليم. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حسين: يعنى لا.. لا.. ده أنا بتكلم إن فيه وزارات وأجهزة هى بوظيفتها الطبيعية وزارة وجهاز مركزى بيشرف على كل أعمال وينسق أعمال بين وزارات مختلفة، التخطيط فيه مثل هذه الصفة والخزانة فيها مثل هذه الصفة والاقتصاد فيه مثل هذه الصفة؛ الله.. ما اذا كنا نتبع النظرية دى ونقول إن الجهاز يبقى مهواش تبع المجلس التنفيذى عشان مهم، طب ما كل الأجهزة دى ممكن أيضا نقول ماتتبعش المجلس التنفيذى علشان هى أجهزة مهمة!

لكن الوضع الطبيعى بتاع مثل هذا الجهاز لو أنشئ، وأنا أحبذ انشاء جهاز مش ضرورى يكون كبير بالعكس، ونراقب الناس اللى حينشئوا هذا الجهاز عشان منكبروش من الأول؛ عشان كل ما كان كبير كل ما حيفشل فى المهمة بتاعته. بس هذا الجهاز مايتبعش مجلس الرئاسة وإلا نلتفت نلاقى دخلنا مع مجلس الرئاسة أجهزة تنفيذية وخاصة بأعمال كل يوم ومتصلة بالوزارات، هى مهياش من طبيعة التنظيم اللى احنا ماشين فيه حاليا.

وبعدين وجود اللجنة بتاعة تنظيم الأداة الحكومية فى مجلس الرئاسة وجود طبيعى ومهم فى نفس الوقت؛ علشان زى ما فيه لجان أخرى خاصة بالتوجيهات والسياسة العامة والحاجات الخاصة بشؤون الدولة المختلفة، هذه اللجنة وهذا الموضوع مهم جدا فى الدولة فى التنظيم الادارى والتدريب والعمليات اللى بالشكل ده، هو يبقى اللجنة دى برضه زى بقية اللجان بتشرف على السياسات العامة والتوجيهات العامة وبتراجع القوانين وتدى رأيها لمجلس الرئاسة فى الموضوعات الخاصة بالتنظيم.

الموضوع ده مهم وعمل الاشراف على تنظيم الأداة الحكومية مهم وكذلك عمل الجهاز مهم، بس الجهاز أصولا إن هو عشان نكون ماشيين مع طبيعة النظام اللى احنا ماشيين فيه يبقى تبع المجلس التنفيذى واللجنة بتقوم بعملها زى بقية اللجان برضه فى المجلس، واللجنة لها شغل ولها اقتراحات ولها توجيهات وبتشوف القوانين وبتراجع وتدى رأى لمجلس الرئاسة.

والجهاز ده جهاز يشتغل يوميا مع الوزارات وبيروح يتفق معاهم وكلام من ده، وغير معقول أبدا إن يبقى تبع مجلس الرئاسة.

تفاصيل بقى فى بعض المواد اللى هنا، ده موضوع بسيط دلوقتى لغاية مانتفق على المنطق الأول.

رفعت: يعنى أنا بدى برضه أقول أسباب فشل ديوان الموظفين كجهاز مركزى لعملية التنظيم..

عبد الناصر: هو مين أعضاء اللجنة دى؟

صبرى: زكريا وحسين.

عبد الناصر: آه.. حسن وحسين..
إتفضل.

رفعت: يعنى فشل جهاز ديوان الموظفين بصرف النظر عن نوعية الناس اللى فيه أو خبرة الناس اللى فيه بيرجع لسبب واحد وهو انفصاله عن الوزارات.. ده أساسا! الوزارات فى وادى والديوان فى وادى آخر، كل وزير أمامه مسؤولية وأمامه خطة بينفذها وعايز ينفذها بأسرع وقت والديوان نفسه معندوش فكرة عن عمل الوزارة.

حسين: موضوعى..

رفعت: فبيحصل دايما خلاف وده يمكن نلاحظه فى الميزانية، مثلا الوزارة طالبة كذا درجة مدير عام بيجى ديوان الموظفين بدون ماينا قش العملية يروح شاطب ٣ مثلا، الوزارة بتقول: لأ.. ده أنا عايزه مدير عام كذا ومدير عام كذا ومدير عام كذا وده عشان أنفذ اختصاصاتى كوزارة. فمن هنا بينشأ الخلاف نتيجة انفصال الديوان عن الوزارة وكل وزارة بتعتبر وكل

وزير بيعتبر إن هو مسؤول عن تنفيذ السياسة فى الوزارة بتاعته، ولا يجوز لجهاز آخر إنه يتدخل لتعويق هذه السياسة أو عرقلة هذه السياسة.

فهو أول جهاز حينشأ بدون اتصال مباشر بالوزارات وبدون اتصال مباشر بخطة الوزارة نفسها سواء من ناحية الخطة الخمسية أو أى خطة؛ لأن أى خطة تستلزم أفراد ودرجات مثلا معينة، إن مكانش هذا الاتصال قائم برضه الجهاز اللى حيقوم حيفشل لأن حيتفصل عن الوزارة.

يعنى أنا أما بقترح إن لازم يكون فيه جهاز متفرغ فى كل وزارة متصل بهذا الجهاز لتفادى هذه العملية.. إن الجهاز نفسه مينفصلش عن اللى بيحصل فى الوزارة نفسها؛ بحيث الوزارة تبقى ماشية بسياسة معينة والجهاز نفسه ماشى فى تخطيط آخر يجوز يكون تخطيط مثالى لكن الحاجة العملية فعلا اللى فى الوزارة بتخالف التخطيط اللى بيحصل فى هذا الجهاز.

فأهمية الربط بين العمليتين دى مهمة جدا، وبعدين بيجى الوزير هو المسؤول فى النهاية لأن لما بيجى ينفذ سياسة وزارته هو المسؤول مش محيكونش الجهاز هو المسؤول.. فهى دى العملية.

عبد الناصر: تعقيب بقى اللجنة..

إتفضل.

الشافعى: هو صحيح اللجنة إن استشعرت هذه المسؤولية الضخمة بتاعة عملية تنظيم الأداة الحكومية، كانت لازم نفكر التفكير اللى يؤدى الى النجاح مع استعراض الأجهزة.. مين حيقوم بالعمل ومين ميقدرش منها يقوم بالعمل.

وممكن سيادة الريس سبق إنه بالنسبة لوزارة الاقتصاد كان اقترح جهاز جديد؛ لأنه عملية اصلاح الجهاز بعد ما بيمر عليه فترة طويلة بيبقى موضوع صعب.

الحقيقة ديوان الموظفين كانت تبعيته الأولى لوزارة الخزانة، وهذه التبعية كانت بتخلى باستمرار لما بتيجى أية عملية تنظيم، كانت باستمرار الخزانة من صالحها إنها ماتتوسعش فى مطالب الوزارات؛ وبهذا أى تنظيم بينشأ من الأجهزة كان بيبقى تعبير عن مطالب الخزانة فى الحد فى الانفاق، وبالتالى مكنتش عملية التنظيم بينظر لها النظرة التنظيمية الفعلية.

وده فى الحقيقة اقتضى إن الديوان يخرج من وزارة الخزانة فى مرحلة من المراحل، ولايزال لحد النهارده خارج وزارة الخزانة.

اقتضى خروجه من وزارة الخزانة – أظن الكلام ده كان ممكن سنة ٦٠ – إنه أعطى مسؤولية التنظيم لأول مرة وقبل كده لم يكن مسؤول عن التنظيم. اذا كنا نقول إن ديوان الموظفين كان من يوم انشائه مسؤول عن التنظيم، فهذا الكلام بيعارضه البند ثامنا من القرار اللى صدر فى سنة ١٩٦٣ اللى هو الحاجات اللى مطلوب الغائها..

عبد الناصر: القرار سنة كام؟

الشافعى: لأ.. رقم القرار ١٦٠٠ لسنة ١٩٥٩.

أصوات: (ضحك)

الشافعى: طبعا أنا بقول هذا الكلام لأنه لم يكن مسؤول عن التنظيم، وأنشئت ادارة فى سنة ٦٠ فيه علشان تباشر التنظيم. والواحد لما يراجع حجم هذه الادارة يجدها ادارة هزيلة لدرجة لا يمكن إنها تحقق عملها! أظن يمكن كان فيها ٣ أو ٤ أفراد؛ ده طبعا اللى اقتضى إن ياإما مفهوم الديوان يعاد تغييره خالص على أساس إن هو يكون جهاز تنظيم، أو ينشأ جهاز آخر تبقى مسؤوليته الأساسية مسؤولية التنظيم.

ما من شك إن عملية التنظيم يعنى مسؤولية مرتبطة بالمستوى الأعلى فى الدولة ومرتبطة أساسا برئيس الجمهورية، تنظيم المصالح لأن كل تنظيم بينعكس على مختلف الأعمال، وبالتالى عملية التنظيم لازم تبدأ من هذه النقطة.

اذا كانت العملية مطلوب إنها تنجح بشكل فعال، فلازم جهاز التنظيم أو الخطة اللى بتتعمل للتنظيم ومباشرتها ومسؤوليتها تكون على مستوى بعيد كلية عن أى وزارة من الوزارات. واذا كان المجلس التنفيذى عنده من التفرغ ما يساعده على إنه ياخد هذه العملية ويباشرها مباشرة ناجحة وفعالة طبعا مفيش مانع على الاطلاق، ولو إن اللى خلى يعنى اللجنة تتجه الاتجاه إنها تربط هذه العملية بالمسؤولية الملقاة عليها علشان تحقق النجاح فيها، هى إن فى تقديرها إن المجلس التنفيذى فى مباشرته لهذه العملية فوق طاقته.

الشرباصى: فى الحقيقة الأخ كمال قال أكتر منى انما اللى أنا برضه عايز أقوله النهارده: إنه هل هذه الهيئة هيئة تنفيذية أو هيئة استشارية؟

محى الدين: هيئة استشارية.

الشرباصى: يعنى الأخ عبداللطيف لما كان ماسك الحكاية دى وكان تقريبا فى كل وزارة مندوب..

البغدادى: مش لجنة الخزانة دى لجنة التنظيم.

الشرباصى: لأ.. ما أنا بقول لجنة تنظيم وكان فيه فى الواقع نظام اتصال بين الهيئة وبين الوزارات، أنا فى رأيى اذا كان ضرورة من وجودها تتبع المجلس التنفيذى ويكون عملها بهذه الطريقة، وتكون استمرارا للعملية اللى كنا ماشيين فيها.

ابراهيم: هو النقطتين الرئيسيتين.. هل فيه ضرورة لوجود جهاز جديد ولاّ لأ؟ ولاّ يمكن ديوان الموظفين يقوم بوظيفته فى الجهاز الجديد وبالتالى الأخ حسين غطى جزء كنت عايز أقوله، وديوان الموظفين أصلا مكانلوش هذه العملية وبالضبط فى وزارة الخزانة عملوها. اذا كان عدد أفراده أكتر من احتياجاته المستقبلة بالنسبة مثلا لمتابعة تعيين الأفراد والعلاوات والترقيات الخاصة بالأفراد، يمكن إن الأفراد الزائدون عن حده يستفاد بيهم. وبعدين عشان نعمل خطة لاعادة التنظيم ضرورى من وجود جهاز؛ هذا الجهاز لأن احنا معندناش أفراد خاصين بالتنظيم الذى له عدة وظائف.. يعنى بحث الخطة ووضع الخطة. وبعدين تدريب أفراد بالجهاز المركزى والأجهزة الفرعية اللى حتكون فى كل وزارة؛ يعنى كل وزارة من حين لآخر عايزة تعيد تنظيم نفسها تانى فحتعيد تنظيم جديد، الجهاز بتاعها بيدرس بالتعاون مع الجهاز المركزى فمطلوب اعداد أفراد باستمرار. ولو نظرنا إحنا ازاى أعددنا جهاز خاص بالتخطيط للدولة فهو لا يزيد أفراده لغاية النهارده عن ١٢٠ واحد.

لكن هو التنظيم الموجود هنا يمكن يتوسع شوية ويمكن اعادة النظر فيه تانى.

عبد الناصر: تاخد أد ايه العملية دى عشان تتم؟

ابراهيم: تاخد ٦ شهور.

عبد الناصر: يعنى بعد ٦ أشهر تكونوا خلصتوا فى العملية دى حقيقى ولاّ لسه؟

أصوات: (ضحك)

محى الدين: بعد يوليو.

عبد الناصر: هو إحنا عارفين هيكون فيه مجلس الرئاسة بعد يوليو ولاّ فى الصيف مش عارف.

أصوات: (ضحك)

محى الدين: لأ.. طب والوحدات اللى تبع مجلس الوزراء؟

عبد الناصر: وحدات ايه؟

محى الدين: فيه ديوان المحاسبة تبع..

عبد الناصر: لأ.. ده تبع رئيس الجمهورية.. حاطينه تبع رئيس الجمهورية.

البغدادى: تبع رئيس الجمهورية.

ابراهيم: ما أنا عايز أصل لحل ياريس يعنى العمل يعنى متهيألى..

عبد الناصر: لأ.. هو التانى محاسبة يعنى غير المحاسبة، فيه فرق بين محاسبة ومتابعة وبيديك صورة وفيه فرق بين عملية تنفيذية وتنظيمية وتوجيهية، وأنا بسأل حتلحق تخلص ده قبل يوليو؟

محى الدين: لا.. مطلقا.

عبد الناصر: طيب..

محى الدين: هذا الكلام هذه العملية مستمرة ودائمة باستمرار سواء إحنا موجدين أو مش موجودين.

عبد الناصر: ده أصلا بيرجعنا للنقطة الأولى يعنى النقطة نمرة واحد اللى عايزة مناقشة أولا؛ يعنى الجهاز المركزى للتنظيم والاصلاح الادارى بيتبع مجلس الرئاسة ولاّ يتبع المجلس التنفيذى؟ متهيألى دى أول نقطة.

عامر: ده مجلس تنفيذى.. مسؤولية الحكومة.

البغدادى: هى عملية حتبقى مرحلة تنفيذية بعد وضع الخطة.

عبد الناصر: يعنى هو مجلس الرئاسة النهارده أصلا بيقوم بدل مجلس الأمة، والحقيقة ديوان المحاسبة كونه تبع لمجلس الرئاسة على أساس إنه ديوان رقابة يعنى يبقى تابع للعملية دى، وفى المستقبل ممكن بيبقى تابع لمجلس الأمة ورئيس الجمهورية العمليتين مع بعض.. يعنى بيطلع مجلس الأمة الرقابة والتنفيذ.

محى الدين: يقدم تقرير لمجلس الأمة.

البغدادى: هو العملية اللى أنا مكنتش متصور إنها حتتم لما كنت مسؤول عنها، إنه بعد ما حتحط الخطة حتروح للمجلس التنفيذى.

عبد الناصر: آه.

البغدادى: اذا أقرها المجلس التنفيذى بترفع تعتمد من رئيس الجمهورية، وبعدين بتروح للمجلس التنفيذى بعد كده والمجلس التنفيذى بيتولى بقى مباشرة تنفيذها ومتابعتها بالجهاز. إحنا بنقول دلوقتى: العملية كنت متوليها وعايزين باستمرار حد يتولاها، يعنى لو خليناها تبع المجلس التنفيذى مفيش واحد بياشرها مباشرة خاصة العملية حتموت وهى already دلوقتى بدأت. يعنى اللى أنا سامعه بدل ما كان فيه العجلة ماشية ابتدت تقف العجلة شوية لأنه لسه العملية يعنى تابع مين؟ يعنى هى نقلت دلوقتى وبعدين لسه القرار بالنسبة لتبعيتها والعملية حتمشى ازاى متاخدش، وفيه خبرا أجانب جم أظن النهارده.

محى الدين: وصلوا.

البغدادى: وصلوا، حيجتمعوا مع ديوان الموظفين عشان عمل مؤتمر عشان خطوات العمل ازاى، وبعدين تمشى عملية وضع الخطة.

متهيألى المفروض على نهاية السنة على ديسمبر يكون فيه خطة أنا شايف إنها تتأخر شوية، فأنا بقترح إن العملية اذا كانت حد تبقى تبع المجلس التنفيذى فلابد رئيس المجلس التنفيذى يتابعها بنفسه، أو اذا كان زكريا يمشيها حاليا الى أن توضع خطة وبعدين بتوصل للمجلس التنفيذى، وتبقى جهاز تبع المجلس التنفيذى ويبقى عندنا هنا تبع مجلس الرئاسة شعبة؛ يعنى تبع لجنة الرقابة والمتابعة خاصة بشؤون التنظيم والأفراد زى بقية اللجان، والجهاز المركزى يبقى تبع المجلس التنفيذى وبيتابع. لكن فى المرحلة اللى احنا فيها الى أن توضع خطة مطلوب واحد يتولى العملية بنفسه متبقاش المسؤولية ضايعة.. تبع مين هذا الجهاز أو مين اللى حيتولى لأن العملية عايزه حد يتولاها بنفسه.

عبد الناصر: طيب ناخد الرأى فى النقطة الأولى دى.. النقطة الأولى..

اتفضل.

محى الدين: يعنى عايز أوضح صلة هذا الجهاز بلجنة التنظيم والرقابة، إحنا ارتبطنا بهذا الجهاز اللى زى صلة أى لجنة مؤقتة؛ يعنى إحنا نتلقى تقارير دورية من هذا الجهاز ونشوف مدى سير العمل، ونيجى نعرض على المجلس هنا أى اقتراحات أو أى شكوى إن العمل متعطل.

العمل الرئيسى – زى ما قلت قبل كده – بتاع هذا الجهاز متصل اتصال وثيق بالوزراء؛ وعشان كده حاطين إحنا وحدات للتنظيم فى كل وزارة، ولو الوحدات دى تعبت من حاجة هترجع لرئيس الجهاز ورئيس الجهاز المفروض هيرجع للمجلس التنفيذى.

انما أنا قلت: إنها شكلا موضوعة تبع رئيس الجمهورية أو مجلس الرئاسة علشان تديها القوة الدافعة، العمل حيبقى عمل غير سار لهذا الجهاز وحيقاوم من جميع الأجهزة الإدارية عملية محدش عايز ينظم!

عامر: بس هو فيه سؤال..

محى الدين: المهم فى الأجهزة تكون متصلة باستمرار بالمجلس التنفيذى، والمجلس التنفيذى يوفر الوقت بالتالى عشان يسمع منهم شكاوى مستمرة عن هذا الموضوع.

عامر: هو فيه نقطة الحقيقة.. مين اللى حيكون مسؤول عن تنظيم الأداة الحكومية فى البلد؟ هو يعنى بالشكل الدستورى مين اللى حيكون..

الشافعى: رئيس الدولة.

عبد الناصر: أنا؟! أنا مالى أنا لا.. لأ.. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: أنا كل شغلى ممشيه through مجلس الرئاسة.

عامر: معلش أنا دلوقتى بتكلم على وضع..

عبد الناصر: يعنى لأ.. إنت بتقول لى: إنت مسؤول عن التنفيذ، أنا مش مسؤول أنا قلت مثلا جيت قلت بغدادى مسؤول عن هز الجهاز الحكومى هزا!

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: وخلصت طلعت! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: مقلتش إن أنا حنظم لأن رئيس الجمهورية ميقدرش ينظم، فأنا جيت وقلت كده يعنى. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عامر: يعنى مثلا البرلمان حيسأل مين عن الأداة الحكومية دى؟!

الشرباصى: لأ.. ما هو الوزرا فى مجلس الأمة.

عامر: حيسأل مين؟ الوزرا.. المجلس التنفيذى هى دى المسؤولية. يعنى طيب اذا كان دول اللى حيتسئلوا واللى حيتسئلوا لازم نديهم المسؤولية مفيش كلام تانى، واذا كانوا مش أد المسؤولية فبيبحثوا ومين بقى وفيه برلمان..

محى الدين: الخطة ومتابعة.

عامر: عملية لأ.. مقصدش من هنا بنحاسب، لأ.. أقصد مين المسؤول عن تنظيم الأداة الحكومية؟

البغدادى: هو زى ما عملنا بالنسبة لموضوع الأفراد مثلا كنا خدنا قرار من..

عبد الناصر: الأفراد مين؟

البغدادى: اللى هم الفنيين؛ يعنى الاحتياجات من الفنيين والمتوفر منها ايه والنقص منها ايه وخطة توفير الفنيين فى المراحل القادمة، يعنى قلنا دى برضه خطة وتبقى جزء من الخطة العامة يعنى متابعة من المجلس التنفيذى. هى بس دى كان لها طريقة خاصة يعنى..

عامر: مين؟

البغدادى: قرار الريس كل وزير مسؤول عن جهازه.

عامر: اذاً هذا الجهاز حيتبع السلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية، مهمة الجهاز النهارده سلطة تشريعية مش سلطة تنفيذية.

طراف: ودى الحكمة..

عامر: الخطة ومجلس المؤسسات وكل العمليات كلها تابعة لحاجة واحدة الحقيقة.

طراف: لا يمكن أبدا فى اصلاح الأداة الحكومية إن أنا أفرض على الجهاز الحكومى نظام هو مش مقتنع بيه؛ يعنى دى الحكمة فى إن ديوان المحاسبة كديوان رقابة مالية يتبع للبرلمان، ده مفهوم جدا لأن البرلمان مسؤول عن الميزانية وبتصدر لها وضع خاص. لكن تنظيم الحكومة ديوان الموظفين مااخلوهوش تبع البرلمان خلوه تبع الوزارة المسؤولة؛ لأن ده تنظيم اذا مكانتش الوزارة المسؤولة تبقى مقتنعة بيه حفرضه عليها ازاى؟! يبقى كل وزير يقول لك: إنت لخبطت لى المسألة ياعم وأنا مالى إنت اللى فارض على النظام!

محى الدين: مفيش حاجة اسمها كده، مفيش حاجة بتفرض على الوزارات ده القرار بيصدر من وزير وبيناقش لكن أنا..

طراف: الله الجهاز ده اتخذ قرار ياأخ زكريا.

محى الدين: أنا بقدم له مقترحات.

طراف: يشتغل ازاى؟

محى الدين: الجهاز ده هو بيقدم للوزير اقتراحات بالاصلاح وهو يبت فيها يعترض أو يوافق عليها، ويإما هو عنده السلطة باصدار القرار بالاصلاح أو الموضوع اذا كان بين الوزارات بعضها وبعض بيوصل المجلس التنفيذى أو اذا احتاج الأمر لاصدار قرار جمهورى فبيجى يعرض هنا على مجلس الرئاسة؛ فأساسا شغله هو فى الوزارات واستشارى مابيفرضش أى خطة.. يعنى هى دى بس النقطة بالنسبة للموضوع.

البغدادى: هو مستشار لرئيس الجمهورية المفروض يعنى فاهم، لكن هو تنفيذى لما بتتحط خطة هو اللى بيحطها ويتابعها.

عامر: يازكريا النقطة اللى بقولها خارج الموضوع، طبعا لسه حتتناقش واللى هيوصل اليه الريس هو الصحيح، لكن أنا غير متصور إن هيكون..

محى الدين: طبعا اللجنة الحقيقة مقتنعة بالحل اللى تقدمت به؛ لأنه يمكن فى هذه الظروف بالنسبة للأجهزة الإدارية ومقاومتها للمسألة دى وبالتالى أداة الاصلاح لازم تكون على أعلى مستوى، اذا كان والله رئيس المجلس التنفيذى عنده الوقت يقدر يتفرغ يعنى يجد من الوقت اللى يقوم بهذه العملية مافيش مانع. وإحنا طبعا كلجنة بنقدر نباشر وظيفتنا نتلقى برضه تقارير من رئيس الجهاز الموجود ده ونناقش المسائل برضه عشان نبقى على دراية. وأنا قلت: إن احنا واضعين هذا الجهاز على أعلى مستوى عشان بس كل موظف قاعد فى مكتبه يحاول إن هو يمنع المعلومات عن هذا الجهاز بيبقى عارف إنه..

حسين: هو اللى أنا مش متصورة إن حنيجى اللجنة بتاعة..

محى الدين: دى موجودة.

حسين: آه.. يعنى اللجنة حتستمر وحتدى توجيهات عامة، واللجنة بتاعة التنظيم والمتابعة والرقابة والحاجات دى وحتدى توجيه وبعدين زى أى خطة فى..

عبد الناصر: اللجنة اللى فى الرئاسة يعنى؟

حسين: آه.. طبعا..

أصوات: (ضحك)

حسين: يعنى اللجنة موجودة لكن بتباشر مهمة معينة.

محى الدين: ما حدش اقترح الغائها يعنى!

عبد الناصر: هى حتتلغى مع مجلس الرئاسة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حسين: طبيعة عمل اللجنة شئ وطبيعة عمل الجهاز التنفيذى شغل تانى.. جهاز متصل. طب لما يكون فيه موضوع لجنة خدمات اتصال بـ ٥ – ٦ وزارات، مش معقول أبدا إن حد حيروح يتصل بـ ٥ – ٦ وزراء! رئيس المجلس التنفيذى المفروض هو يقول اقتراح هو يتصل علشان ينفذوا أو علشان يعملوا، فلما يكون هنا اقتراح علشان الخطة تتعمل لموضوع معين أقول: آهو التوجيه بتاعى، وبعدين هاتوا لنا الخطة اللى عمل كذا واللى عمل كذا واللى عمل كذا تبتدى بقى الوزارات مع بعض، ولا يمكن الوزارات هتجتمع لازم فيه حد حيقعد ينسق بين رأى الوزارة الفلانية والوزارة الفلانية والحاجات دى ووزارة التخطيط وحاجات متعلقة بالخطة.

ثانيا: إن بنعدل الخطة على حسب إنه الكلام بتاع الجهاز ده، لأ.. ده أنا أخلى الخطة تمشى وأخلى الجهاز هو اللى يمشى التنظيمات بتاعة الدولة على حسب ما يتمشى مع هذه الخطة؛ اذاً وزارة التخطيط لها موضوع فى الخزانة كل وزارة لها كلام. هذا الكلام لا يمكن أبدا التوفيق بينه وحسمه إلا فى المجلس التنفيذى، حتى فى الخطة لا يمكن أعرف أعملها إلا اذا جت متفق عليها من المجلس التنفيذى. يعنى الجهاز ده بيكلف بعمل شئ بيعرضه على المجلس التنفيذى بيتفقوا عليه، بيجى للجنة زى موضوع من الموضوعات التانية بتوجيهات بكذا، وكل حاجة تطلع بقانون أو بقرار رئيس الجمهورية أو بحاجة بالشكل ده.

عبد الناصر: بناخد الرأى.. الجهاز اللى حيشتغل فى تنظيم الأداة الحكومية سواء يعنى صغير ولاّ ايه.. المبدأ الأولانى: هل يتبع مجلس الرئاسة أو يتبع المجلس التنفيذى؟ اذا كان حيتبع مجلس الرئاسة يبقى حد مسؤول عنه واذا كان حيتبع المجلس التنفيذى يبقى حد مسؤول عنه.

مجلس الرئاسة اللى بيوافقوا على إنه يتبع مجلس الرئاسة يرفعوا ايديهم..

اللى بيوافقوا على إنه يتبع المجلس التنفيذى يرفعوا ايديهم..

عامر: أو لرئيس الجمهورية طبقا للوضع الدستورى.

عبد الناصر: لأ.. إحنا بنتكلم على الوضع اللى احنا فيه، لكن الوضع اللى هيكون بالدستور يعنى هاعمله بوضع تانى. ده أول حاجة يبقى ٤ قصاد ٦؛ يبقى اذاً الجهاز اللى هو س يتبع المجلس التنفيذى مع بقاء اللجنة. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: النقطة التانية ايه يادكتور؟

طراف: هل ضرورى ايجاد جهاز جديد ولاّ نعدل ديوان الموظفين ونغير اسمه حتى ونسميه بما يجعله يؤدى الغرض؟

عبد الناصر: هل يتبع الجهاز ديوان الموظفين أو ينشأ جهاز جديد.. مش كده؟

حسين: أعمل العملية دى.. انشاء جهاز جديد الى أن يعاد تنظيم ديوان الموظفين، وبعدين يبقى ده كله جهاز واحد للتنظيم والادارة والأفراد. هذا هو الوضع الطبيعى المثالى اللى فى الآخر لازم يكون.

طراف: اعادة تنظيم ديوان الموظفين.

عبد الناصر: وبعدين هو فيه اقتراح تالت.. اللى هو بقاء ديوان الموظفين وعمل الجهاز الجديد ثم دمجهما.. مش ده التالت؟

حسين: آه..

عبد الناصر: يعنى دلوقتى نخلى ديوان الموظفين يقوم بالعملية دى أو ننشئ جهاز جديد يقوم بالعملية دى أو بنخلى ديوان الموظفين ونعمل جهاز جديد وبعد شوية ندمجهم.. ده اقتراح. فيه اقتراحات غير كده؟

حسين: لأ.

طراف: يعنى أصل بقاء ديوان الموظفين كما هو كده حيبقى مرفوض، انما قصدى ديوان الموظفين يدخل عليه تعديله ويدعم بالأشخاص اللى يخليه قادر.

عبد الناصر: هل يتبع ديوان الموظفين مع تعديله؟ ده يتبع ديوان الموظفين مع تعديله يرفع ايده.

انشاء جهاز جديد خالص يعنى ملوش دعوة.. ١ ٢ ٣ ٤.
بعدين بقاء ديوان الموظفين وعمل جهاز جديد ثم دمج الاتنين.. ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦.
يبقى الاقتراح التانى.
اذاً حنخلى ديوان الموظفين، ونعمل جهاز جديد وقد يكون من موظفين ديوان الموظفين يعنى من غير منزود الميزانية، وبعد فترة ندمج؟

محى الدين: يادوب ٣٠ – ٤٠ واحد.

عبد الناصر: يبقى يتبع رئيس المجلس التنفيذى أو ايه؟

حسين: لازم.

عبد الناصر: يبقى يتبع رئيس المجلس التنفيذى أو نعين له واحد يتبع رئيس المجلس التنفيذى يرفع ايده.
يبقى يتبع رئيس المجلس التنفيذى.

طراف: زى النيابة الادارية.

عبد الناصر: النيابة الادارية مش تتبع رئيس المجلس التنفيذى؟

صبرى: وزير دولة.

عبد الناصر: ده ممكن بعد كده.
يبقى تقدموا لنا الاقتراح أو تدرسوا إنتو بقى الموضوع.

حسين: وكمان اللجنة بتجيب لنا توجيهات من المجلس التنفيذى.

صبرى: طبعا بخصوص هذا الموضوع.

عبد الناصر: اللجنة ايه؟ (ضحك)

أصوات: (ضحك)

صوت: يعنى الجهاز ده حينشأ على مستوى المجلس التنفيذى وتابع لرئيس المجلس التنفيذى.

عبد الناصر: ايه المطلوب؟ أيوه ياكمال؟ (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حسين: لأ.. يعنى فى الخطة اللى بنجهزها بتاعة الدولة ممكن قوى توجيهات علشان مايبقاش لها اختصاصات متعارضة.. حاجات بالشكل ده وقواعد.

البغدادى: وأنا عايز أقول حاجة: من صالح العملية لأنها لما بتموت شوية لما تيجى تصحيها بتاخد مجهود.

عبد الناصر: فيه عندنا ٣٦ مسألة.. قوانين وقرارات من المجلس التنفيذى، هل حد ليه؟ مشروع قرار بتعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها نمرة واحد.. فيه ملاحظة؟

وبعدين الترخيص للسيد وزير الزراعة بتوجيه الدعوة الى هيئة الأغذية والزراعة لعقد مركز تدريبى للاذاعات الريفية لدول الشرق الأدنى للجمهورية العربية المتحدة.. ملاحظات؟

اقرار ماتم من الاتفاق مع شركة مخازن على القيام بنقل كميات الذرة الأمريكية.. فيه حاجة؟

الحاق شركة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة.

تشكيل لجنة تقييم أصول الهيئة لشؤون النقل المائى الداخلى.

صبرى: آه.. ده تنسيق لقرار.

عبد الناصر: اللى معارض بس يقول لنا يعنى بس المعارض.

٦- تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى.
٧- انشاء المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى.
٨- انشاء المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى.. ملاحظة؟

حسين: المؤسسة الحالية يعنى.. آه.

عبد الناصر: انشاء هيئة عامة باسم هيئة مديرية التحرير.

محى الدين: هو أنا شايف مفيش داعى انشاء مؤسسة داخل المؤسسة تبقى مثلا واحدة..

ابراهيم: ياشركة يامؤسسة.

حسين: علشات كده بنسميها مؤسسة فرعية، يعنى دايما حصل لخبطه فى الأيام اللى فاتت من ناحية المؤسسات اللى هى تساوى شركات حتى فى محاسبتها والتدقيق القانونى من الشركات عليها أو حاجات بالشكل ده. متهيألى إن المؤسسة اللى طبيعتها زى اللى يراد إنها تدار كشركة أو كحاجة اقتصادية وتابعة لمؤسسة عامة بنسميها يامؤسسة فرعية ياشركة، فمعرفش اذا كان الاقتراح بتاع مؤسسة فرعية زى دى يعنى مثلا جديدة.

ابراهيم: اللى أنا فاهمة إن المؤسسات دى تبعها شركات.

عبد الناصر: انشاء هيئة عامة باسم هيئة مديرية التحرير.. مين موافق ومين مش موافق؟
تشكيل مجلس ادارة هيئة مديرية التحرير.
١٠- التيسير على المختارين لأراضى الحكومة.
١١- إعفاء هيئة التدريس الذين يندبون من الجامعات لإلقاء دروس ومحاضرات والقيام بتمارين عملية فى جامعة الأزهر والكليات.

الشافعى: بس هو مكانش ممكن حد أقصى لأن لما بدون حد أقصى دى الطاقة يمكن، وبعدين أظن بيسمحوا لهم بـ ٦ حصص.

حسين: يعنى بيمشى الكلام ده.

عبد الناصر: يعنى اذا وجدنا العملية سلوقه نبقى نحدد يعنى.

١٣- اعفاء طلاب وخريجى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والمعاهد العالية والكليات ومراكز التدريب التابعة لوزارة التعليم العالى من أداء الرسوم المتأخرة عليهم.

حسين: وقت صدور هذا القرار لما نقول فى الأول بيبقى معناه إنهم كل المصروفات حتى الرسوم اللى مفروض إنهم يدفعوها النهارده متندفعش، يعنى حتى قبل قرار المجانية.

عبد الناصر: وقت صدور القرار اللى هو قرار المجانية متهيألى مش كده ولاّ ايه؟

محى الدين: القصد كده قطعا يعنى متهيألى.

حسين: يعنى النهارده باحط مثل أول السنة، ففى ناس تلاقيهم مدفعوش الرسوم اللى مفروض إنهم يدفعوها حتى بعد القرار لو أصدرنا القانون بالصيغة دى.

طراف: تتعدل الصيغة.

حسين: عشان ميفهمش منه إنهم يعفوا من كل الفلوس قبل صدور القرار الخاص بالمجانية.

عبد الناصر: نقول حتى أول أكتوبر؟

عامر: آه.

حسين: آه.. لغاية أول السنة الدراسية.

عبد الناصر: قبل بداية السنة الدراسية الحالية.. صح؟

صوت: أيوه.

عبد الناصر: بدل وقت صدور هذا القرار يبقى قبل بدء السنة الدراسية الحالية، بموافقة مع التعديل ١٣.

١٤- تشكيل مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى.

١٥- تفويض وزير الاقتصاد سحب؟

صبرى: سحب.

عبد الناصر: سحب.

١٥- تفويض وزير الاقتصاد فى توقيع تعديل عقد القرض المبرم بين البنك الصناعى وصندوق قروض التنمية.

١٦- شروط أوضاع صرف المعونة فى حالة فقد المؤمن عليه طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية.

١٧- اضافة أمراض مهنية الى الجدول المرفق بقانون التأمينات.

١٨- اعارات وتجديد اعارات بمجلس الدولة.

١٩- مد خدمة السيد محمد على مراقب عام خدمة البنوك.

٢٠- مد اعارة السيد احسان حافظ مدير عام التدريب بديوان الموظفين لحكومة الكويت.

٢١- مشروع قرار بشأن تعيين السيد محمد سامح أنور وزيرا مفوضا بالجمهورية العربية المتحدة بلندن ويحيى عبد القادر وزيرا مفوضا بموسكو.

٢٢- خليل عبدالقادر وزير مفوض بلقب سفير لدى حكومة غانا.

٢٣- اجراء حركة الترقيات بين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى.

٢٤- أحمد حمدى حافظ وكيلا لمصلحة الاستعلامات بدرجة مدير عام.

٢٥- سليمان عبد الحى مساعد مدير عام هيئة السكة الحديد حارسا على مرفق عربات النوم.

٢٦- حنا رزق الله درجة مدير عام.

٢٧- المهندس عبد العليم عبده نافع بدرجة مدير عام المؤسسة العامة للمصانع الحربية.

٢٨- عبدالقادر الفيشاوى بدرجة وكيل وزارة مساعد.

٢٩- أحمد كمال محمد المهندس المقيم فى أسوان.

٣٠- أحمد بكرى لادارة الكهرباء والغاز لمدة سنتين.

٣١- محمد على الأصفهانى المدير العام للبحوث الفنية والتخطيط والمشروعات بادارة القوى الكهربائية.

٣٢- التماس الاذن فى قبول وحمل وسام هولندى.

٣٣- استصدار براءة باعتماد تعيين Misters William قنصلا عاما للولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة.

٣٤- قنصلا بالاسكندرية.

٣٥- منح وسام العلوم والفنون للطالب محفوظ.

٣٦- مذكرة بشأن العفو عن المتهم الهولندى ...

محى الدين: أنا مش موافق على..

عبد الناصر: على كام؟

محى الدين: ٣٦ لأن ده حيجرجر لنا، سبق كتير من السفارات طلبوا العفو عن ناس فى مثل هذه الأحوال، وده نتيجة اتصال مندوبين باسرائيل بالذات واسرائيل تعتبر نفسها الحامية لجميع الجاليات اليهودية فى العالم.

حسن: يهودى عنده ٧٠ سنة!

محى الدين: وبعدين حتجر كل السفرا حيجوا تانى يوم يطلبوا بالنسبة..

حسين: أنا كنت حتكلم فى موضوع ٣٥ بتاع الطالب..

عبد الناصر: طب نخلص ٣٦ وبعدين نسحب ٣٦ ؟

محى الدين: يعنى مش مصلحة لأن أنا عارف هم سبق وطلبوا منى قبل كده.

حسن: على أساس إنه ٧٠ سنة.

طراف: صحته متدهورة..

عبد الناصر: هل نعمل له افراج صحى؟

أصوات: يستحسن

عبد الناصر: افراج صحى وترحيله.
٣٥ الشهاوى.

حسين: آه.. كان الموضوع ده بتاع الطالب بتاع النمسا، كان اقتراح بالانتساب لكن الحقيقة الفلوس مهمة اذا كان بتعين له الفلوس بالمرة.

طراف: ما هو كاتبين فى المذكرة.

حسين: فى العملية أنا مقترح له فلوس آه.. اللى هى ٢٠٠٠ جنيه، والنظر فى منحه الاعانة لاستكمال.. يعنى هنا مقررناش ايه هى الاعانة؟

طراف: اعانة شهرية قدرها ١٠ جنيهات لمدة سنتين..

عبد الناصر: وأنا كنت طالب ندى له مبلغ فعلا فى الوقت ده.

حسين: آه.. هو ده اللى ناقص فى القرار!

عبد الناصر: ندى أد ايه؟

حسين: رأيى ندى له ٢٠٠٠ جنيه فى العملية، وندى له اعانة شهرية ١٠ جنيه فى الشهر أو ١٥ جنيه أو ٢٠ جنيه.

عامر : تدى له مبلغ ومتديلوش الاعانة؟ يادى يادى.

طراف: منحه اعانة لاستكمال دراسته.

حسين: أصل الاعانة دى الوزارة تقدر تعملها.

ابراهيم: هو السنتين ١٠ × ١٢ = ٢٤٠ جنيه.

حسين: بندى له ٢٠ جنيه فى الشهر.

عبد الناصر: آه.. من اللى عندكوا فى الوزارة إدى له ٢٠٠٠ جنيه أو أكتر.

عامر : هو حيقعد سنتين هناك؟

عبد الناصر: آه..

عامر : سنتين يبقى على ٢٠.

عبد الناصر: أنا قريت أصلى عليه فى جرايد النمسا.

طراف: عملوا له حفلة كبيرة.

عبد الناصر: ندى له أكتر ٣٠٠٠ جنيه أنا كنت طالب ٥ حتى وإنت..

حسين: هى بس مشكلتها إن جايزة الدولة للناس الكبار ٢٠٠٠ جنيه، هى دى بس العملية.

عبد الناصر: طب ندى له ٢٠٠٠، ومنحته الوزارة اعانة شهرية قدرها ١٠ نخليها ٢٠ بدل ١٠.
بعد كده نأجل الباقى بقى للجلسة الجاية، مفيش حاجة عاجلة أظن ولاّ فيه؟

الشرباصى: بس فيه مسألة اللى الأخ كمال كان مقدمها.

حسين: أقترح نحولها المجلس التنفيذى.

عبد الناصر: خلاص بتروح المجلس التنفيذى، بس هى ٢٥٪ حندفعها اعانة للدولة. إحنا خفضنا سعر الجنيه ده كان وصل ٣٧٪ فى وقت ما مش كده؟ والحقيقة نزلناها بقت ٣٥ يعنى هل حندفع لهم الـ ٢٥٪ هل حديهم فى العملية دى؟

حسين: هو فيه اقتراح فى العملية دى: إن لغاية ما هى مثلا ٣٠ أو ٤٠ جنيه فى الشهر أو تلتين الماهيه اللى بتديها الوزارة، الحد ده بنحول لهم الفلوس بتاعته بعد كده اللى عايز يدفع فلوس أكتر بيحولها على حسابه. يعنى فيه بلاد فقرا يعنى بنحول له أكتر من ٣٠ جنيه مثلا يعنى الـ ٣٠ جنيه دول لو حاقول له تدفع فرق العملة حيضطر إن هو يبقى عايز ٤٠ جنيه، بدل ما يوصل له ٣٠ جنيه يوصل له ٢٠ جنيه. فأنا بقول: ٢٠ جنيه حتدى تأثير كبير على هذا الطالب فى الخارج، أنا بقول: لحد مستوى معين نقدر الحكومة تدفع فرق العملة وبعد كده..

عبد الناصر: انما بالنسبة للى بيسقطوا والكلام ده المفروض يرجعوا.

حسين: اللى بيسقطوا بقى أنا كنت مدى تعليمات عشان اللى بيسقط أكتر من سنة بيرجع على طول، ده بندى تعليمات لوزارة التعليم العالى يرفع الاشراف عن الطالب اللى يسقط كذا سنة.

عامر: وبعدين الاعارات.

حسين: ما هو منع الاشراف يعنى ايه؟ بنشيل من عليه الاشراف خلاص مينطبقش عليه.

عبد الناصر: يعنى هو ده ينطبق للى..

حسين: للى عليه الاشراف كله.

طراف: تحسب المبلغ لأن اذا كان المبلغ كبير يعنى..

حسين: بتحسبوها.

عبد الناصر: شوف مع الاقتصاد وبتقول لنا ايه الجلسة الجاية، ميعاد الجلسة يبقى يوم الأربع.

عامر: فيه موضوع، فيه فرق سعر بينا وبين الهند فى الصفقة..

عبد الناصر: يعنى طبعا كونا نبيع للهند كون الهند بتشترى مننا أسلحة يبقى يعنى..

حسين: لأ.. دى فاتحة كمان فتوحة.

عبد الناصر: كون الهند بتشترى مننا أسلحة يعنى مستوى دعاية.

عامر: وبعدين الحقيقة بتعودهم على الصفقة يتعود يشترى بقى بعد كده بالسعر العادى.

عبد الناصر: بعد كده هم حيعملوا المصانع بتاعتهم، النهارده قالوا بقى شغلوا المصانع وبيعملوا. فى التصدير الحقيقة بنقدر نعمل، وده بقى السبب الحقيقة اللى إحنا مش عارفين نبيع واليهود بيبيعوا!

بكره مفيش جلسة أظن؟

حسين: يوم التلات انشاءالله.